الأدوار التنموية لصندوق التنمية المحلية
دراسة تقويمية من منظور طريقة تنظيم المجتمع

إعداد

دكتور/ خالد مجاهد أحمد السيد

أستاذ تنظيم المجتمع المساعد

المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفرالشيخ

ملخص بحث بعنوان

الأدوار التنموية لصندوق التنمية المحلية
دراسة تقويمية من منظور طريقة تنظيم المجتمع

1- مشكلة الدراسة: تحديد الأدوار التنموية التي يسعي صندوق التنمية المحلية لتحقيقها ، وكذلك الآليات ثم المعوقات والمقترحات .
2- أهداف الدراسة:
- تحديد الآليات المستخدمة في تنفيذ ومتابعة مشروعات الصندوق.
- تحديد الأهداف التنموية لصندوق التنمية المحلية.
- تحديد المعوقات التي تواجه صندوق التنمية المحلية.
- تحديد المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الصندوق التنموي.
- وضع تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الأدوار التنموية لصندوق التنمية المحلية.
3- تساؤلات الدراسة:
- ما الآليات التنموية التي يستخدمها الصندوق في متابعة المشروعات.
- ما الأهداف التي يسعى الصندوق لتحقيقها.
- ما المعوقات التي تواجه تحقيق الصندوق لأهدافه التنموية.
-ما المقترحات اللازمة لتفعيل دور الصندوق التنموي.
4- الإجراءات المنهجية للدراسة:
أ- نوع الدراسة: التقويمية ب- نوع المنهج: المسح الاجتماعي الشامل بالعينة
جـ- أداة جمع البيانات: مقياس د- مجالات الدراسة: 1-المكاني: عدد من الوحدات المحلية التابعة لمركز ومدينة الرياض- محافظة كفرالشيخ
2- المجال البشري: عدد 100 من المستفيدين من الصندوق وعدد 30 من المسئولين
5- النتائج : اجابت الدراسة علي تساؤلاتها

Search title

The developmental roles of the Local Development Fund

An evaluation study from the perspective of the method of community organization

1- The problem of the study: defining the developmental roles that the Local Development Fund seeks to achieve, as well as the mechanisms, obstacles and proposals.

2- Study objectives

- Determine the mechanisms used in implementing and following up the fund's projects.
- Determining the development goals of the Local Development Fund Identifying the obstacles facing the Local Development Fund-- Determine the proposals that help activate the role of the Development Fun
- Putting together a proposed concept for the way to organize the community to activate the developmental roles of the Local Development Fund

3- Study questions

- What are the development mechanisms that the fund uses to monitor projects- -What are the objectives that the fund seeks to achieve
- What are the obstacles facing the fund achieving its development goals-
- What are the necessary proposals to activate the role of the Development Fun-

4- Methodological procedures for the study

A- Type of study: evaluation. B- Curriculum type: Comprehensive social survey by sample

C- Data collection tool: Scale D- Fields of study: 1- Spatial: a number of local units in the center and city of Riyadh - Kafr El-Sheikh Governorate

The human field: 100 beneficiaries from the fund and 30 officials

5- Results: The study answered a question

أولاً: مدخل لتحديد مشكلة الدراسة:

إن التنمية على المستوى المحلى تهتم بتحديد الاحتياجات المحلية للسكان لعرضها على متخذي القرارات، وبالتالي فإن عملية التغيير تبدأ من خلال نماذج تنموية واقعية وأهداف تعبر عن احتياجات السكان، وليست مجرد شعارات رنانة أو عبارات منمقة.

وتعتبر التنمية الريفية عام وخاص البديل المناسب لإحداث التغيير الاجتماعي المخطط والموجه نحو الوصول لأفضل استثمار لموارد المجتمع المحلي الريفي بهدف رفع مستوى المعيشة لسكانه وتحسين نوعية حياتهم ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وعمرانيا (محمد علاء الدين عبدالقادر ، 2003، ص 3)، كما تسعى لتنمية قدراتهم وطاقات السكان لكي يتحمل كل منهم مسئولياته تجاه خطة التنمية بصفة خاصة، وتجاه مجتمعه بصفة عامة. (رشاد أحمد عبداللطيف ، 2007م، ص 250)

العمل مع المجتمعات المحلية بقصد مساعدتها على تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في تحسين مستوى معيشة مواطنيها، والذي هو في ذات الوقت هدف أصيل للخدمة الاجتماعية التنموية أمراً ليس سهلاً، وإنما يحتاج إلى جهد شاق وممارسة تتسق مع هذا الهدف، وهذا يتطلب ممارس يستطيع أن يقوم بهذا الجهد وأن يتحمل مسئولية الممارسة المهنية في الإطار الذي يخدم هذا الهدف. (عبدالحليم رضا عبدالعال ، 1991م، ص ص 70-85)

أهم ما يتميز به عالمنا المعاصر هو التزايد المستمر في أعداد المنظمات حتى أصبح هناك من يُطلق على القرن الحادي والعشرين بأنه قرن المنظمات. لقد أصبح لزاماً على الإنسان أن يقضى معظم وقته منذ ميلاده حتى وفاته في منظمات، فلم تعد المنظمات شرطاً وإطاراً لإنجاز أعمال بعينها، فلقد أصبح نمط المنظمات عنصر ضروري في المجتمع العالمي، سواء كانت حكومية أو غير ربحية كالمنظمات غير الحكومية كما أنها باتت مألوفة على اختلاف أنواعها. (محمد عرفات عبدالواحد،2012م، ص 1203)

أما المنظمات الحكومية هي إحدى وحدات الجهاز الحكومي وتخضع للأحكام التي تنظمه، وتستمد دخلها أساساً من الضرائب المخصصة بواسطة المؤسسات التشريعية وتستمد المال أساساً من الموازنة الحكومية عن طريق عملية التخصيص وذلك على عكس المنظمات الأهلية أو غير الحكومية. (ماهر أبو المعاطي على ، 1998م، ص ص96-122)

والمنظمات الحكومية تنشأ من الأموال التي تجبيها الدولة من الضرائب العامة وهي التي تنشئها وتديرها وتشرف عليها وتمولها وتمدها بالأجهزة الإدارية الفنية اللازمة كجزء من الجهاز الحكومي في الدولة.

وتكمن أهمية التنمية في التحدى الأساسي للبشرية والمتمثل في تفاقم حدة التفاوتات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين الدول، وكذلك بين الأفراد داخل الدولة الواحدة، على سبيل المثال هناك تفاوتات في مستوى المعيشة فنجد أن أغنى (20%) من سكان العالم يتمتعون بدخل يعادل (150) ضعف الدخل الذي يتاح لأفقر (20%) من البشر، وأيضاً هناك الفجوة المتزايدة للاتساع بين الريف والحضر حيث تشير الأرقام إلى أن نصيب الريف يبلغ نصف نصيب الحضر في البلدان النامية سواء في الحصول على خدمات اجتماعية أو على مستوى الدخل. (أمل سعد صالح ، 2005م، ص 1)

كانت ومازالت التنمية هي التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان النامية، حيث أن عملية التنمية عملية متشابكة وبالغة التعقيد تحتاج إلى تضافر الجهود المادية والعملية والتنظيمية لتحقيقها وإنجاحها، ولم يعد مفهوم التنمية قاصراً على مفهوم التنمية الاقتصادية فحسب، بل هي عملية مركبة تهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان بهدف الوصول إلى حياة أفضل وتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبين الريف والحضر داخل الدولة الواحدة. (سامية إبراهيم السيد ، ص 2)

ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة أن الحكومة تأخذ على عاتقها تحسين مستويات الدخول والحد من مشكلة البطالة ورعاية المواطنين، لذا فإنها تتبنى مجموعة من البرامج التنموية المتنوعة وفي مجالات عدة متكاملة الغايات، حيث تستهدف الارتقاء المستمر بالمجتمعات المحلية الريفية والحضرية بما يحقق سعادة ورفاهية المواطن المصري.

ويعد صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتعمير القرية المصرية واحداً من أهم آليات العمل الذي تعتمد عليه وزارة التنمية المحلية في إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية المحلية بما يتيحه من فرص إقراض ميسرة وسريعة للراغبين من الأفراد والمنظمات الأهلية في إقامة مشروعات تنموية ذات عائد مالي.

حيث أنشئ هذا الصندوق عام 1979م وقام بتنفيذ آلاف المشروعات التي تجاوزت مائة ألف مشروع، واستثمارات تجاوزت ما يقرب من مليار جنيه، واستفاد منه أكثر من مائتي ألف مواطن ومواطنة. (وزارة التنمية المحلية ، 2018م)

وتعتبر طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية من أكثر الطرق التي تهتم بتنمية المجتمع المحلي من خلال التركيز المزدوج على عملية مشاركة سكان المجتمع المحلي، وكذلك تحقيق العائد المرغوب من عملية المشاركة بالاعتماد على المنظمات المحلية كآلية لإحداث هذا التغيير، ومن خلال عمل الطريقة في مجال التنمية على هذا النحو تستخدم الاستراتيجيات التعاونية لإحداث تحسينات وتوفير فرص عمل وسلع وخدمات تساعد على تحسين نوعية حياة المجتمع المحلى، ويتطلب ذلك اكتشاف الأصول المحلية ودمج القيادات المحلية في الجهود التي تساعد على بناء الشبكات والشركات الداخلية والخارجية وتصميم البرامج وتحقيق التضامن بين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية لتحسين الظروف المحلية. (أسماء عبدالجواد ، 2009م)

طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية من الطرق المهنية الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية وينصب جل اهتمامها على العمل مع المنظمات الاجتماعية بكافة أنواعها سواء كانت منظمات تنسيقية أو تخطيطية أو منظمات تهتم بتقديم الخدمات المباشرة أو غير المباشرة للمجتمع. (أبوالنجا محمد على العمرى ، 2009، ص 6038)

ثانياً: الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة (أحمد صادق رشوان2004) التى تناولت العلاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات الأهلية الأعضاء فى شبكة حماية البيئة وتحقيق الشبكة لأهدافها . حيث قدمت مجموعة من المقترحات والتوصيات العامة أهمها :-

- التوسع فى إقامة الشبكات التى تواجه المشكلات والظواهر المجتمعية المعاصرة ، والتى ساند وتدعم المنظمات العاملة فى المجالات النوعية المتعددة .
- العمل على تطوير مثل هذه الشبكات من خلال التركيز على المحاور ألآتية :

* محور التأهيل والإعداد :

- وذلك من خلال تزويد المنظمات الأعضاء فى الشبكة بالمهارات الفنية والإدارية والقيادية.
- وجود آليات لنقل وتبادل الخبرات والمهارات والتجارب بين المنظمات الأعضاء فى الشبكة، بما يخدم تحسين الوضع المؤسسى لهذه المنظمات .

* محور المعلومات والبيانات الدقيقة : زيادة قدرة المنظمات الأعضاء فى الشبكة على التعامل مع البيانات والمعلومات باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة ، والعمل على بناء قاعدة معلوماتية تعتمد عليها فى اتخاذ القرارات بواقعية .

* محور الإعلام والإعلان : استثمار أساليب الاتصال المختلفة لتوضيح أهداف الشبكة للمجتمع المحيط ، بما يضمن أقصى قدر ممكن من المساندة والدعم المجتمعى .

- القيام بالعديد من الدراسات للوقوف على أى درجة حققت الجمعيات الأهلية الأعضاء فى الشبكات أهدافها ، والوقوف على أهم المعوقات التى واجهتها وحالت دون تحقيقها لأهدافها ، وكيفية مواجهتها.
- يجب أن يكون هناك دراسات مستقبلية لتوضيح دور طريقة تنظيم المجتمع فى تطوير وتنمية هذه الشبكات كى تتمكن من التعامل بفاعلية متزايدة مع المجتمع المحيط بها ،وذلك من خلال تحليل وتقييم العمليات التى تؤديها . ثم تحديد المحددات أو العوامل التنظيمية التى قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على هذه العمليات للعمل على تعديلها أو التقليل من تأثيرها. وذلك يتفق مع نموذج العمل مع مجتمع المنظمة والذى اقترحه "عبدالحليم رضا عبدالعال". (أحمد صادق رشوان ، 2004 ، ص ص 579-629)

2- دراسة (سناء محمد حجازى 2006) التى اهتمت بدراسة العلاقة بين متطلبات بناء القدرات التنظيمية وتحقيق جودة مشروعات الجمعيات الأهلية حيث توصلت إلى المتطلبات التالية :-

- التمويل وهو مكمون فى باقى منظومة المتطلبات على رأس القائمة باعتباره المحرك النشط لباقى المتطلبات.
- المعلومات : وتعتبر الأداة الدقيقة التى تمر المدخلات بواسطتها ومن ثم يستطيع الممارس أن يفعل العديد من المهام نحو هذا الكم من المتاح من المعلومات ، يستطيع الممارس أن يختار الأحدث فى المعلومات ، والأكثر دقة ، والأكثر ارتباطاً بإنجاز مهام المنظمة .
- الموارد البشرية : هى أداة الجودة وهدفها وغايتها القصوى فالمورد البشرى إن لم يكن فعالاً مؤثراً فى ضوء ما يمكن من قدرات وإمكانات أثر تأثيراً سلبياً على أداء العمل لذا فإن النظر إليه لابد أن يدعمه بمهارات ترفع من أدائه أيضاً ، والمورد البشرى هو المحرك الأول فى تحقيق أهداف أى منظمة سواء القائم على العمل أو المستفيد من الخدمة . وأصبح الآن اهتمام تدريب المدربين فى دورات لصقل خبرتهم حتى يرفعوا من كفاءة من سيقوموا بتدريبهم بعد ذلك ، وتشير أحد الدراسات إلى برنامج Training the Trainer Program (TT) وهذا البرنامج يدعم قدرات الموارد البشرية .
- دراسة الاحتياجات بالمنظمة : إن المنظمة بناء يشمل العديد من المكونات المادية والبشرية ، وتقوم على أهداف محددة وتختص بمهام وأنشطة فى إطار لائحة منظمة العمل وميزانيات وموارد مادية لتأدية هذه الأنشطة .وذلك لتحقيق استفادة العملاء .

وعملية بناء القدرات بمنظمات المجتمع المدنى يتم توظيفها لتحقيق دراسة الاحتياجات بالمنظمة ، فلابد أن يتم استيفاء كل منها (المال – المعلومات – الموارد البشري)

- تحسين الخدمات بالمنظمة : إن فلسفة الجودة نابعة من منظور تحسين ورفع أداء، واستثمار وتوظيف الكفاءات وغيره من المرادفات التى تشير إلى أن الخدمة يجب أن تنال رضى المستفيد منها .

وإذا كان هناك تمسك بالقيم والأخلاقيات فلأنها تحقق وظيفة يحتاجها المجتمع وهو الرقى والتميز والجودة .

- جودة نسق العلاقات بالمنظمة ارتبطت الطريقة باتجاهات عديدة كلها تصب فى المنظمة من الداخل والخارج والعلاقات الداخلية والخارجية وأن العمل لتحقيق ذلك يحقق الجودة ورفع مستوى الخدمة المقدمة سواء اتصلت الخدمات بالجانب المادى أو المعنوى . (سناء محمد حجازى ، 2006، ص ص 2559-2599)

3- دراسة (أمل محمد سلامة غبارى 2010) التى حاولت تحديد العلاقة بين متطلبات بناء القدرات البشرية وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها التنموية، حيث أشارت إلى أن الجمعيات الأهلية تعانى العديد من التحديات لعل أهمها بناء قدراتها المؤسسية، وخاصة بناء القدرات البشرية ، الأمر الذى يفرض على الباحثين والمهتمين ضرورة المبادرة بتدارس هذا الأمر باعتبار أن التنمية بالإنسان وللإنسان فى ذات الوقت . حيث أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- اتضح من الدراسة سيطرة الأعضاء من كبار السن على مراكز المدير التنفيذى أو رئيس مجلس الإدارة ، وأن أغلبهم من الذكور أكثر من الإناث وأكثرهم حاصلون على مؤهلات جامعية ، ومستقرون عائلياً باعتبارهم متزوجون ، كما وضح أن أغلب مجتمع البحث ممن أمضوا عشر سنوات فأكثر فى عضويتهم بالجمعية مما يعنى خبراتهم المتعددة فى العمل التطوعى .
- تبين من نتائج الدراسة أن العمل الجماعى والتعاون والشعور بالانتماء بين العاملين والمتطوعين يساعد الجمعية على تحقيق أهدافها التنموية التى تضمنتها الوثيقة الدولية للألفية الجديدة مثل مكافحة الفقر ، وتطوير الخدمات التعليمية ، وتطوير الخدمات الصحية ، والحفاظ على البيئة . فالعمل الجماعى باعتباره أحد متطلبات بناء القدرات البشرية يؤدى إلى نجاح الجمعيات الأهلية كشريك فاعل فى تحقيق الأهداف التنموية .
- كشفت نتائج الدراسة أن التدريب المستمر سواء قبل ممارسة العمل أو أثنائه يساعد المهنيين والمتطوعين على اكتساب المعرفة والمهارة مما ينعكس على كفاءة العمل باعتباره أحد متطلبات بناء القدرات البشرية مما يساعد الجمعية على تحقيق أهدافها التنموية . (أمل محمد سلامة غبارى ، 2010، ص ص 3593-3665)

4- دراسة (أحمد عيسى الجمل 2011) تناولت ممارسة تنظيم المجتمع لدعم وبناء قدرات الجمعيات الأهلية حيث قدم المبحوثين مجموعة من المقترحات أهما :-
- تتبنى الجمعية التخطيط الاستراتيجى وتحسين جودة الخدمات .
- تستفيد الجمعية من التكنولوجيا الحديثة وتطوير نظم البيانات والمعلومات.
- تعمل الجمعية على تفعيل الممارسة الديمقراطية داخل الهيكل التنظيمى .
- تعمل الجمعية على ترسيخ المبدأ المؤسسى والبعد عن الفردية .
- تقدم الجمعية تخصيص ميزانية لدعم بناء قدرات الجمعيات الأهلية .
- تحرص الجمعية على تنمية القدرة على إدارة وتوظيف واستثمار الموارد المالية .
- تساعد الجمعية فى زيادة الاهتمام بالتنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية.
- تساعد الجمعية على إعادة هيكلة البناء الداخلى للجمعيات الأهلية وتطوير أساليب العمل.
- تعمل الجمعية على تدريب القيادات والعاملين على أساليب العمل الجماعى واتخاذ القرارات.
- تساعد فى تبنى برنامج متكامل دائم لتنمية الموارد البشرية التطوعية والوظيفة.
- تعمل على ضرورة العمل على استقلالية الجمعيات الأهلية .
- تساعد فى تفعيل المشاركة بين البيئة المحلية والجمعيات الأهلية . (أحمد عيسى الجمل ، 2011، ص ص 1839-1885)

5- دراسة (نرمين إبراهيم حلمى إبراهيم 2011) التى حاولت تحديد آليات التنمية المستدامة بالجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:-
* أهم النتائج المرتبطة بآليات تنمية الموارد التمويلية جاءت كالتالى :-
- دراسة الصعوبات التى تواجه الجمعية فى التمويل.
- تطوير الجمعية لأساليب الحصول على التمويل.
- تنظيم حملات لجمع المال اتسام سياسة تمويل الجمعية بالمرونة .
- وضع خطة سنوية للتمويل بالجمعية .
- التقييم الدورى لعملية توظيف الموارد المالية .
- اعتماد الجمعية على الجهات المانحة .
- ترشيد الإنفاق لتوفير مصادر التمويل .
* بالنسبة للمعوقات التى تواجه تحقيق التمكين المستدام للجمعيات الأهلية فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة كانت أهم النتائج المرتبطة بذلك ما يلى :-
- غياب الممارسات الديمقراطية داخل الهيكل الإدارى بالجمعية .
- الافتقار إلى إستراتيجية عمل طويلة المدى .
- عدم توافر آلية للاتصال مع الجمعيات الأخرى ضعف التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية فى مجال دعم المشروعات الصغيرة .
- عدم توافر كوادر بشرية مؤهلة للعمل فى مجال المشروعات الصغيرة والافتقار للخبرة فى هذا المجال .
- ضعف الهيكل الإدارى بالجمعية والافتقار إلى أسلوب الإدارة بالمشاركة .
- عدم الجدية فى البحث عن مصادر للتمويل .
- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن المشروعات الصغيرة . (نرمين إبراهيم حلمى إبراهيم ،2011، ص ص 3114-3165)

6- دراسة (هناء محمد أحمد عز 2011) التى أجرت من خلالها "التقويم المؤسسى للمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال تنمية المجتمعات المحلية" حيث توصلت إلى أن هناك اتفاق من قبل المبحوثين حول ضرورة توفير التقويم المؤسسى، أو بمعنى آخر " أن أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية تحتاج إلى التقويم المؤسسى لكل قدرة من القدرات المؤسسية المختلفة بنفس الدرجة تقريباً ، مما يعنى أن الجمعيات الأهلية تحتاج إلى بناء قدراتها فى الجوانب التدريبية والتمويلية والاتصالية والمعلوماتية بالإضافة إلى جانب التخطيط الدعم الفنى وأن درجة الاحتياج إلى كلاً منهم

تكاد تكون شبه متساوية مما يؤكد ارتباط تلك الجوانب ببعضها البعض وتأثير كلاً منهم فى الآخر وضرورة تواجدهم وتحقيقهم جميعاً لتحقيق تنمية المجتمع المحلى. (هناء محمد أحمد عز ، 2011، ص ص 5461 – 5551)

7- دراسة (محمد عرفات عبدالواحد جادالله 2012) التى تناولت إسهامات طريقة تنظيم المجتمع فى تحقيق التطوير التنظيمى للمنظمات حيث كانت النتائج على النحو التالى :-

* النتائج المرتبطة باستجابات المبحوثين حول إمكانية تحقيق الإبداع التنظيمى كأحد مؤشرات التطوير التنظيمى وتشمل:-

- التأكيد على أهمية التجديد والإبداع بوصفهما أساسيان لنجاح العمل بالمنظمات الأهلية.
- ضرورة وضع خريطة متطورة وواضحة للخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية.
- العمل على عقد دورات تدريبية لتدعيم الإبداع التنظيمى وتطوير أداء الأخصائيين الاجتماعيين.
- ضرورة تحديد الأولويات للمشكلات التى تتصدى لها الجمعيات الأهلية .
- إيمان مسئولى الجمعيات الأهلية بضرورة وأهمية التغيير والتطوير فى أنماط العمل الحالية.
- ضرورة إيجاد وسائل حديثة لتقويم العمل بشكل منظم .
- ضرورة تشجيع إدارة الجمعيات على التفكير الإبتكارى والإبداع لدى الأخصائيين الاجتماعيين.
- ضرورة تسهيل تطبيق الإجراءات والقواعد الميسرة للإبداع فى المنظمات الأهلية.
- التأكيد على أن العمل بروح الفريق يجب أن تكون السمة السائدة فى العمل بالمنظمات الأهلية.

* النتائج المرتبطة باستجابات المبحوثين حول طبيعة إسهامات طريقة تنظيم المجتمع فى تحقيق التطوير التنظيمى بالمنظمات الأهلية ، فقد جاءت النتائج على النحو التالى:

- التركيز على إستراتيجية الإقناع فى التعامل مع قضايا التجديد والإبداع التنظيمى.
- الاستفادة من مدخل المشكلة فى العمل على تحقيق الرضا الوظيفى للأخصائيين الاجتماعيين.
- التركيز على ضرورة الاهتمام بالمهارات المهنية لتدعيم العلاقات التنظيمية فى المنظمات الأهلية.
- ضرورة تفعيل مدخل التشبيك بين الجمعيات لتعميم الاستفادة من برامج التطوير التنظيمى
- زيادة فعالية البناء التنظيمى للجمعيات الأهلية.
- ضرورة وجود منهاج محدد وواضح للمنظم الاجتماعى بالجمعيات الأهلية .
- تحديد أساليب التدريب بما يتفق ومتطلبات التطوير التنظيمى للمنظمات الأهلية.
- التركيز على الهدف المعنوى والمادى لطريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التطوير التنظيمى بالجمعيات الأهلية
- التركيز على مقومات الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بما يحقق التطوير التنظيمى المنشود .

(محمد عرفات عبدالواحد جادالله ، 2012 ، ص ص 1203 – 1323)

8- دراسة (أحمد صادق رشوان 2012) التى تناولت "المتغيرات المهنية والمؤسسية والمجتمعية المرتبطة بواقع الممارسة المهنية فى مجال التنمية المحلية" حيث أثبتت الدراسة أن هناك العديد من المتغيرات المرتبطة بواقع الممارسة الفعلية لطريقة تنظيم المجتمع فى مجال التنمية المحلية ذات الأولوية من وجهة نظر المبحوثين :

* المتغيرات الخاصة بسكان المجتمع كأحد مؤشرات المتغيرات المجتمعية .

- طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان المجتمع .
- مشاركة المواطنين فى مشروعات وبرامج التنمية المحلية .
- مصادر التمويل المجتمعى للمشروعات والبرامج التنموية .
- اتكالية سكان المجتمع على الأخصائى الاجتماعى .
- طبيعة العلاقة بين سكان المجتمع وقادتهم الشعبية .

* المتغيرات الخاصة بطبيعة العمل المؤسسى كأحد مؤشرات المتغيرات المؤسسية :

- وجود تفهم من إدارة المؤسسة لطبيعة دور الأخصائى الاجتماعى ومهامه المهنية.
- الفرص متاحة للاتصال بالمسئولين وقادة الرأى.
- وجود تقسيم للعمل داخل المؤسسة .
- الفرص متاحة للأخصائى الاجتماعى للبحث عن مصادر التمويل برامج ومشروعات تنموية.

- وجود إشراف ومتابعة على العمل المهنى مع المؤسسة .
* المتغيرات الخاصة بالعلاقات بين القيادات الشعبية والتنفيذية كأحد مؤشرات المتغيرات المجتمعية:
- اتصال القيادات الشعبية لتحديد المشكلات المجتمعية والتعبير عنها .
- تعاون القيادات الشعبية والتنفيذية فى تعبئة الجهود الشعبية .
- تعاون القيادات الشعبية والتنفيذية فى تحديد أهداف مشتركة .
- إشراف القادة الشعبيين على تنفيذ ومتابعة وتقييم المشروعات التنموية .
- تلاقى اهتمامات القادة الشعبيين والقادة التنفيذيين. (أحمد صادق رشوان ، 2012 ، ص ص 5387-5474)

9- دراسة (محمد عرفات عبدالواحد جادالله 2012) التى حاولت "تعزيز الشفافية لمحاربة الفساد الإدارى " من خلال الآليات التالية :-
- إعداد أدلة تنظيمية توضح كافة حقوق المستفيدين فى الحصول على الخدمات المنشودة
- رفع شعار مكافحة الفساد الإدارى من خلال الشفافية كشعار للتطبيق لا للتسويق .
- إصدار التشريعات والأنظمة الملزمة بتطبيق الشفافية بالمنظمات غير الحكومية.
- تفعيل مبدأ الكفاءة والجدارة فى اختيار القيادات الإدارية ليكونوا قدوة لغيرهم .
- إشاعة ثقافة مهنية تحارب الفساد الإدارى بشتى أشكاله .
- تفعيل دور وسائل الإعلام فى تعزيز ونشر ثقافة الشفافية والالتزام بها .
- التقويم المستمر لكل مشروعات وخطط المنظمة للحد من ظاهرة الفساد الإدارى.
- إيجاد الأنظمة والتشريعات والتدابير الأمنية لحماية الأشخاص الذين يساهمون فى كشف حالات الفساد الإدارى.
- تطبيق مبدأ الهندرة الإدارية فى مكافحة الفساد الإدارى.
- الاستفادة من التجارب المتميزة فى تطبيق الشفافية ومحاصرة ظاهرة الفساد الإدارى فى المنظمات غير الحكومية . (محمد عرفات عبدالواحد جادالله ، 2012، ص ص 2725- 2831)

10- دراسة (هناء عبدالتواب ربيع أبو العينين 2013) حيث تناولت تطبيق إدارة المعرفة كمدخل لتطوير فاعلية خدمات المنظمات فى ظل الأزمات المعاصرة ،حيث قدمت مجموعة من التوصيات أهمها ما يلى :-
* نشر ثقافة إدارة المعرفة ويتضمن ذلك :
- إعلاء قيمة المعرفة وأهميتها فى جوانب العمل الأهلى ونشرها واستخدامها وليس فى الاحتفاظ بها .
- وضع برامج تحفيز مناسبة تشجع على الإبداع والابتكار فى العمل .
* تطوير الهياكل والبنى التنظيمية ويتضمن ذلك :
- مراجعة هياكل التخصصات العلمية فى إطار مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها .
- التدريب المستمر فى مجال استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات وتطبيقاتها .
- التحول إلى الإدارة الإلكترونية بما يساعد على سرعة جمع المعلومات ونشرها .
* توفير البنى التحتية اللازمة لإدارة المعرفة ويتضمن ذلك :
- بناء القواعد المعلوماتية والمعرفية وربطها بالشبكات المحلية والشبكة العالمية .
- بناء مراكز تكنولوجية متطورة بالتعاون مع المؤسسات ذات الخبرة .
- توفير التمويل اللازم لإقامة البنية التكنولوجية والمعرفية بالتعاون مع المؤسسات ذات الخبرة.
* تطوير دور القيادة ويتضمن ذلك :
- تبنى القيادة لمفهوم إدارة المعرفة والالتزام بممارساته .
- ابتكار طرق وأساليب جديدة من شأنها تطوير القاعدة المعرفية .
- الانفتاح على المؤسسات الخارجية فى إطار إدارة المعرفة من خلال نموذج القيادة القدوة
- توفير آليات مناسبة لقياس مهارات الأفراد فى إطار إدارة المعرفة. (هناء عبدالتواب ربيع أبو العينين ، 2013 ، ص ص 1195-1339)

ب- الدراسات الأجنبية

1- دراسة "Horton,2001" وقد أكدت على أن المنظمات تلعب دوراً مهما فى تنمية المجتمع المحلى ، فهى أحد الفاعلين الأساسيين فى تفعيل المبادئ الديمقراطية والمشاركة فى آليات عمل المجتمع ، ومن ثم فإن تقوية وتدعيم وتأسيس المنظمات غير الحكومية يمكن أن يساعد فى إحداث التوازن بين الدولة والمجتمع ويشجع على مشاركة أكثر فى عملية التنمية . كما أكدت الدراسة على ضرورة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية كأولوية ملحة للتنمية المستدامة من أجل أن تتأقلم مع التطور العالمى والمحلى .

2- دراسة "Brendan O' Dwyer and et al., 2005" حيث حاولت إيجاد "تصورات حول ظهور ومستقبل التنمية المستدامة وبرامج التعاون والمشاركة الاجتماعية فى أيرلندا"

هدفت إلى إجراء دراسة متعمقة لمساءلة المنظمات غير الحكومية فى أيرلندا ، من خلال كشف وجهات نظر أصحاب المصلحة حول برامج التنمية المستدامة التى تقوم بها هذه المنظمات والإجراءات التى تتخذها مجالس إداراتها وكذلك الإجراءات التى تتخذها لجان التنمية المستدامة بها فى تحقيق أهداف هذه البرامج .

واعتمدت هذه الدراسة على إجراء مقابلات متعمقة مع عينة مكونة من (735) من أصحاب المصلحة ومقابلات مع كبار ممثلى المنظمات غير الحكومية الأيرلندية الكبرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية حتى تساعد أصحاب المصلحة فى كشف وجهات نظرهم حول برامج التنمية المستدامة ، فإنه يتطلب منها ذلك ضرورة التأكيد على حقهم فى المعرفة والحصول على المعلومات ، وكشفت الدراسة عن وجود مقاومة من جانب هذه المنظمات فى الكشف عن المعلومات ، كما سعت الدراسة إلى تطوير الآليات المؤسسية المصممة لإحداث تغييرات فى لجنة التنمية المستدامة لإجراء حوارات دورية مع أصحاب المصلحة ومقاومة حجب هذه المنظمات للمعلومات ودفعها للإفصاح عن المعلومات حول القضايا الاجتماعية والبيئية وسياستها وخططها وبرامجها الخاصة بالتنمية المستدامة وبرامج التعاون والمشاركة الاجتماعية ، ودورها فى رفع مستوى الوعى العام حول دور هذه المنظمات فى إحداث تغييرات بيئية واجتماعية . (Brendan O'Dwyer and et. Al., 2005, pp.14-43)

3- دراسة "Brad Rawlins, 2006" بعنوان :" العلاقة بين الشفافية التنظيمية وثقة العملاء فى المنظمة"

حيث سعت هذه الدراسة إلى كشف طبيعة العلاقة بين الشفافية التنظيمية والثقة فى الخدمات التى تقدمها المنظمة .

اعتمدت هذه الدراسة على إجراء استطلاع رأى (25000) موظف فى شركات مختلفة حول العلاقة بين الشفافية التنظيمية وثقة العملاء فى الشركات الأمريكية وسوق الأوراق المالية .

وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات الأكثر انفتاحاً وشفافية تكون أكثر اتصالاً وتواصلاً مع الواقع ، وأن فكرة الشفافية التنظيمية تعمل على إيجاد نوع من المنافع المتبادلة بين الشركات والعملاء ، والمنافع المتبادلة تعنى الثقة فى هذه الشركات ، وهو ما يعنى بدوره الشفافية والصدق ، والاتصالات يجب أن تكون مفتوحة ونزيهة فى تبادل المعلومات الجيدة والسيئة على حد سواء، كما كشفت الدراسة ضرورة إبداء المزيد من الاهتمام والنظر لأصحاب المصلحة ودورهم فى فحص وتقييم هذه الشركات ، وأوضحت أن الشفافية فى حد ذاتها لا تلبى احتياجات أصحاب المصلحة ما لم يعرف التنظيم ما يريدون ، ولذلك لابد أولاً مساعدة أصحاب المصلحة فى الحصول على المعلومات بشفافية ومن ثم دعوتهم للمشاركة فى تحديد احتياجاتهم فى ضوء هذه المعلومات لمساعدة التنظيم فى اتخاذ قرارات دقيقة. (Bred Rawlins, 2006, pp. 425-439)

4- دراسة "Mary Jackson, 2010" حيث أشارت إلى أهمية التركيز على الإجراءات الإدارية داخل المنظمات ، بحيث تكون هناك إجراءات تتعامل مع العمل اليومى للمنظمات على أن تكون هذه الإجراءات واضحة لجميع العاملين بهذه المنظمات ، كما توصى الدراسة بضرورة أن لا تكون هذه الإجراءات منقولة عن إجراءات منظمات أخرى تعمل فى بيئة مختلفة ، فإن دور القائمين على المنظمات غير الحكومية يجب أن يكون أعمق فى نقل أو نسخ ما اعتمدت المنظمات الأخرى من

إجراءات ، كما أوصت الدراسة بضرورة أن يكون العاملين بالمنظمات غير الحكومية ما يسمى بالتوصيف الوظيفى Job Description الواضح حيث يُعد بمثابة المرجعية التى تحكم صلاحيات العاملين والأعمال المتوقعة منهم بحيث تستخدم كمقياس لتقييم أداء العاملين وتحديد احتياجات التدريب المناسبة لتطوير قدرات العاملين بالمنظمات غير الحكومية وكفاءة العمل الذى يقومون به . (Mary Jackson, 2010)

5- دراسة "Poul Ramon2011" التى أشارت إلى ضرورة النهوض بمستوى أداء المنظمات، حيث تحتاج هذه المنظمات إلى إدارة فعالة وهياكل إدارية متميزة وتحتاج كذلك إلى قدرات إجرائية تتضمن مهارات متنوعة كالمهارة فى اتخاذ القرارات بفاعلية ، وتحديد الأدوار والمسئوليات بوضوح مع النظام المالى الفعال ، وأشارت الدراسة إلى أن النظام الإدارى الضعيف يؤثر فى أداء البرامج والعمليات الداخلية فى المنظمة ، كما أن المنظمات غير الحكومية تحتاج إلى أن تعمل بسلاسة من أجل أن تتفاعل بشكل ناجح مع المجتمع المحلى ،وتوصى الدراسة بضرورة السعى لزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية وذلك من خلال الالتزام بالشفافية والعمل على تطوير أداء هذه المنظمات بما يتفق واحتياجات المجتمع الذى تتواجد فيه . (Poul Ramon, 2011)

6- دراسة "Catherine Bliss, 2011" حيث أشارت إلى أن ظاهرة الفساد الإدارى هى نتاج لإشكاليات تنظيمية وإدارية عديدة تواجه المنظمات مثل الترهل الإدارى وتجاهل مبدأ الجدارة بالتوظيف وتعقيد الإجراءات ، والبيروقراطية فى العمل ، وغموض آليات صنع القرار وانعكاسها سلباً على الأهداف وعدم قبول التجديد والتغيير وانخفاض الروح المعنوية لدى العاملين وغيار الابتكار والإبداع ، وتوصى الدراسة بضرورة ترسيخ قيم وثقافة الشفافية والإدارة الرشيدة مع تنمية القدرة على تقييم أداء المنظمات غير الحكومية . (Catherine Bliss, 2011)

7- دراسة "Soonhee Kim and Jooho Lee, 2012" بعنوان :" العلاقة بين مشاركة المواطنين والشفافية الحكومية المحلية" . سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر اشتراك المواطنين فى برامج الحكومة المحلية على مدى شفافيتها فى تعاملها مع المواطنين ، وتركز على بعديت من المشاركة : المشاركة المباشرة فى وضع وتنفيذ البرامج وتقييمها ، والمشاركة عن طريق الإنترنت بالإضافة إلى توضيح دور الشفافية مع المواطنين فى زيادة الانفتاح ومحاربة الفساد وتحقيق فرص عادلة أمامهم للمشاركة فى الحكومة المحلية .

أجريت الدراسة على (2009) مواطن باستخدام منهج المسح الاجتماعى مع المستفيدين من حكومة مدينة سيول .

وأسفرت نتائج الدراسة عن أن اشتراك المواطنين فى برامج الحكومة المحلية سواء من خلال الاتصال المباشر أو من خلال الإنترنت يرتبط إيجابياً بمدى قدرتهم على تقييم شفافية الحكومة المحلية ، كما وجدت الدراسة أن المواطنين الذين ينخرطون فى برامج المشاركة عبر الإنترنت يكون تقيمهم لمستوى شفافية الحكومة المحلية أقل من المواطنين الذين ينخرطون فى برامج المشاركة المباشرة . (Soonhee Kim, Jooho, 2012)

8- دراسة "Andersson and Rickard, 2013" بعنوان :" تقارير الاستدامة فى الحكومة المحلية دراسة وصفية لخمس بلديات محلية" . حاولت هذه الدراسة الوصول إلى فهم أعمق لمدى استدامة قطاع الحكومة المحلية فى الاستجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة ، كوسيلة لبقاء المنظمة من خلال زيادة التركيز على القضايا البيئية ، باعتبار أنشطة الحكومة المحلية لها تأثير قوى على البيئة .

استندت هذه الدراسة إلى إجراء مقابلات مع المسئولين فى مجال التنمية المستدامة فى خمس بلديات محلية بـ (سكاربورج الدانمراكية) ، وإجراء تحليل لهذه البيانات التجريبية على أساس مزيج من الناحية النظرية لقانونية وشرعية المؤسسة ونظرية شرعية أصحاب المصلحة .

وبينت الدراسة أن هناك ضغوطاً مختلفة من قبل أصحاب المصلحة تؤثر على تقارير استدامة الحكومة المحلية وشرعيتها وقانونيتها ، وأوضحت ضرورة استجابة السلطات المحلية لهذه الضغوط

تأكيداً على شرعية أصحاب المصلحة فى المطالبة بحقوقهم ، وأن تقارير استدامة البلدية تهدف إلى إشراك وتحفيز المواطنين للمساهمة فى التنمية المستدامة الأمر الذى يضفى عليها مزيداً من الشرعية والقانونية فى العمل . (Andersson, Rickard, 2013, pp. 1-63)

9- دراسة "Jeffery and David, 2013" التى حاولت دراسة تدفق الممارسات الإدارية من خلال تحليل المنظمات من خلال ديناميات المتابعة والتقييم"

حاولت هذه الدراسة التعرف على ممارسات الإدارة الحديثة بالمنظمات غير الحكومية وإلى أى مدى تكون موحدة.

أجريت هذه الدراسة على عينة من (135) منظمة غير حكومية دولية ومحلية تعمل فى كمبوديا ، من خلال استبيان يعالج تحقيق الأهداف ومن خلال تحليل ديناميات الرصد والتقييم لوصف مجموعة كبيرة من الأنشطة التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية لمتابعة وفهم وتقييم عملهم من خلال التحليل متعدد المتغيرات .

وأثبتت الدراسة أن الاحتراف والاعتماد على الموارد البشرية والمادية يلعب دوراً هاماً فى توضيح أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة فى كمبوديا ، وأن الممارسات الإدارية فى قطاع هذه المنظمات تختلف وفقاً للمستوى الاجتماعى والثقافى والسياسى ، وبالتالى تختلف متطلبات عملية بناء قدرات هذه المنظمات. (Jeffrey H. Marshall, David suarez, 2013)

تحليل عام للدراسات السابقة:

اتساقاً مع مشكلة الدراسة فإن نتائج الدراسات والبحوث السابقة جاءت مؤكدة لها، حيث تناولت الدراسات النقاط التالية:

1- تناولت بعض الدراسات أهمية بناء قدرة العاملين بالمنظمات سواء المهارات الفنية والإدارية والقيادية، وكذلك الدورات التدريبية وأهميتها، ومن هذه الدراسات (أحمد رشوان، 2004، سناء حجازي، 2006، أمل غباري، 2010، Mary Jackson, 2010، Poul Ramon, 2011).

2- العديد من الدراسات تناولت أهمية التخطيط الاستراتيجي، وأهمية الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا وكذلك أهم الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات، ومن هذه الدراسات (أحمد عيسى، 2011، نرمين إبراهيم، 2011).

3- تناولت بعض الدراسات تقويم البرامج ومشروعات هذه المنظمات مثل (هناء عز، 2011).

4- بعض الدراسات تناولت دور المنظمات في إحداث التنمية المحلية (أحمد رشوان، 2012، Hortin,2001).

5- بعض الدراسات تناولت تعزيز الشفافية لمحاربة الفساد الإداري (محمد عرفات، 2012، Brad Rawline, 2006).

6- بعض الدراسات تناولت أهمية المشاركة المجتمعية في إنجاح أهداف المنظمات التنموية (Soonhee Kim, 2010).

ثالثاً: المنطلقات النظرية للدراسة:

تنطلق الدراسة الحالية من خلال نظرية المنظمات التي ترى أن المنظمات كأنساق مفتوحة، حيث أنها تحاول أن تحقق أهدافها، وفي نفس الوقت تحقق أهداف منظمات أكبر أو المجتمع ككل، وبالتالي فإن صندوق التنمية المحلية يعد منظمة تنموية يسعى لتحقيق أهدافه التنموية التي هي في نفس الوقت أهداف الدولة المصرية.

تحديد مشكلة الدراسة:

وبناء على ما سبق من العرض النظري لأدبيات الخدمة الاجتماعية عامة وطريقة تنظيم المجتمع خاصة والدراسات والبحوث السابقة والنظرية العلمية الموجهة للدراسة فإن الباحث يستطيع تحديد مشكلة الدراسة في الآتي:-

محاولة تحديد الأدوار التنموية التي يسعى صندوق التنمية المحلية لتحقيقها في المجتمعات الريفية، وكذلك الآليات المستخدمة في متابعة المشروعات المنفذة، ثم تحديد المعوقات والمقترحات المرتبطة بمدى قدرة الصندوق على تحقيق أهدافه.

رابعاً: أهمية الدراسة:

1- عرض الآليات التي تتبناها الحكومة لدعم النواحي الاقتصادية للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم.
2- الإصلاح الاقتصادي الذي تمر به مصر مما يحتم على الباحثين إعطاء نبذة للمواطنين عن هذه الأجهزة التي تساعدهم على الخروج من دائرة البطالة.
3- إجراء المزيد من الدراسات حول هذه الأجهزة لعرض أدوارها التنموية، ثم عرض ما يواجهها من مشكلات ومعوقات .
4- يعد صندوق التنمية المحلية أحد أجهزة طريقة تنظيم المجتمع التي تقدم خدماتها المباشرة وبالتالي كان ضرورياً الاقتراب منها بالدراسة العلمية.

خامساً: أهداف الدراسة:

1- تحديد الآليات المستخدمة في تنفيذ ومتابعة مشروعات الصندوق.
2- تحديد الأهداف التنموية لصندوق التنمية المحلية.
3- تحديد المعوقات التي تواجه صندوق التنمية المحلية.
4- تحديد المقترحات التي تساعد على تفعيل دور الصندوق التنموي.
5- وضع تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الأدوار التنموية لصندوق التنمية المحلية.

سادساً: تساؤلات الدراسة:

1- ما الآليات التنموية التي يستخدمها الصندوق في متابعة المشروعات.
2- ما الأهداف التي يسعى الصندوق لتحقيقها.
3- ما المعوقات التي تواجه تحقيق الصندوق لأهدافه التنموية.
4-ما المقترحات اللازمة لتفعيل دور الصندوق التنموي.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة ومفاهيمها (صندوق التنمية المحلية)

أ- نشأة وتطور صندوق التنمية المحلية:

أنشي صندوق التنمية المحلية في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم 310 لسنة 1978 وبدأ في مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتباراً من نوفمبر 1979.

وقد استهدفت سياسة الصندوق منذ البدايات الأولي لممارسة نشاطه، تعزيز التنمية الاقتصادية في قطاع المحليات والقرية على وجه الخصوص من خلال زيادة المقدرة الائتمانية للوحدات المحلية القروية بمنحها قروض ميسرة لتنفيذ مشروعات إنتاجية إرشادية نموذجية ذات عائد من شأنها دعم حساب الخدمات والتنمية المحلية الذي ينعكس على مختلف أوجه الحياة داخل القرية.

ومع صدور قرار رئيس الوزراء رقم 112 لسنة 1990 ببيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للوحدات المحلية ومن بينها المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية تم تطوير إستراتيجية عمل الصندوق ليصبح أداة فاعلة في الحد من البطالة وتحسين دخول الأسر الريفية بمنح قروض ميسرة للشباب والمرأة وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجاً لإقامة مشروعات صغيرة من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل القرية.

ب- هداف الصندوق:

- أهداف إستراتيجية:

1- دعم اقتصاديات القرية من خلال المساهمة في تصنيع الريف وتحويل القرية المصرية من قرية مستهلكة إلى قرية منتجة.

2- المساهمة في تحقيق البُعد الاجتماعي للتنمية بالتخفيف من حدة البطالة بالريف وخاصة فيما بين الشباب والمرأة والمعيلات منهن على وجه الخصوص.
3- المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية
- المساهمة الفعالة في إحداث التوازن فيما بين الأقاليم .
- التوسع في إقامة وتشجيع الصناعات التكاملية بالريف المصري.
- تدعيم النشاط الأهلي بالقرية من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية لمشروعات الجمعيات الأهلية والتعاونيات.
- الاهتمام بالمحافظة على البيئة وذلك بإعطاء أولوية في الإقراض للمشروعات التي تراعي ذلك.
4- المساهمة في رفع المستويات المعيشية لأبناء المجتمعات المحلية القروية.

- أهداف محددة (إجرائية).

1- التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل.
2- تنويع مصادر الدخل المحلي، مع التركيز على تصنيع الريف والارتقاء بالتقنيات الإنتاجية والخدمية المستخدمة.
3- زيادة فرص العمل المنتج والمستقر.
4- زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وإعادة توزيع الدخول فيما بينهم.

جـ السياسة الائتمانية للصندوق:

1- مجالات الإقراض:

يقرض صندوق التنمية المحلية مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية وذلك في المجالات التالية:

* مجال المشروعات الإنتاجية.
* مجال المشروعات التسويقية .
* مجال المشروعات الخدمية ذات العائد ..
* مشروعات صغار المستثمرين ممن لديهم مشروعات قائمة أو الراغبين في إنشاء مشروعات جديدة وذلك في أوجه النشاط الاقتصادي والخدمي

2- المقترضون (المستفيدون):

- الأفراد الطبيعيون وخاصة الشباب والمرأة من سن 21 حتى 55 عاماً.
- المرأة المعيلة من سن 21 حتى 60 عاماً.
- شركات الأفراد البسيطة للذين يعملون أو يستفيدون مباشرة من المشروع الذي يتم تمويله.
- الجمعيات التعاونية الإنتاجية المسجلة والمشهرة قانوناً.
- الجمعيات الأهلية المشهرة قانوناً والتي تمتلك أصولاً ثابتة تغطى قيمة القرض المطلوب

3- حجم القرض:

الفئة الأولى:

القروض التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف جنيه فأقل: يوافق الصندوق على أن تغطى قيمة القرض جملة الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع.

الفئة الثانية:

القروض التي تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه وحتى عشرين ألف جنيه: يشترط الصندوق عدم تجاوز حجم القرض 80% من جملة الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشروع ويقوم طالب القرض بتدبير النسبة المتبقية ذاتياً.

الفئة الثالثة:

القروض الحرفية التي تتجاوز قيمتها عشرين ألف جنيه وحتى خمسين ألف جنيه. يشترط الصندوق عدم تجاوز حجم القرض عن 80% من جملة الاستثمارات المطلوبة لها ويقوم طالب القرض بتدبير النسبة المتبقية ذاتياً وقدرها (20%).

4- معايير قبول تمويل المشروع:

يقوم الصندوق بإعداد دراسة جدوى المشروع- دون أن يتحمل طالب القرض أي أعباء مالية – ويوافق على قبول إقراضه وفق الاعتبارات التالية:

* تغطية عوائد المشروع لأقساط سداد القرض بعد سداد كافة التكاليف الأخرى.
* إتاحة فرص عمل جديدة خاصة للشباب والمرأة وبصفة خاصة المرأة المعيلة.
* انخفاض التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة.
* تحقيق هدف التكامل مع مشروعات تنموية أخرى بالنطاق المحلي.
* قصر فترة سداد القرض.
* مراعاة المحافظة على البيئة.
* الاستفادة من الخامات المحلية والبيئية المتاحة على المستوى المحلى.

5- المدى الزمني للقرض.

تتحدد فترة سداد القرض بحسب دراسة الجدوى وبحد أقصى خمس سنوات بما فيها فترة السماح، ويمنح الصندوق نوعين من القروض:

- قروض قصيرة الأجل: تسدد خلال عامين [بعد فترة السماح].
- قروض متوسطة الأجل: تسدد خلال أربع سنوات [بعد فترة السماح].

6- فترة السماح:

قبل البدء في سداد أقساط القرض يمنح المقترض فترة سماح تعادل فترة دورة إنتاج أو تشغيل كاملة للمشروع وتختلف هذه الفترة طبقاً لنوعية وطبيعة المشروع.

7- مواعيد سداد الأقساط:

يسدد القرض على أقساط تتناسب مواعيدها مع مواعيد حصول المشروع على دخوله أو عوائده وبما يسمح باستمرارية التشغيل لدورة الإنتاج.

8- الضمانات:

- السندات الإذنية والضمان الشخصي على السند الإذني حتى ثلاثة آلاف جنيه.
- سندات إذنية وكفالة تضامنية للقروض التي تزيد على ثلاثة آلاف جنيه وحتى خمسة آلاف جنيه.
- سندات غذنية وعقد عارية استعمال للقروض المستخدمة في شراء أصول ثابتة من آلات ومعدات مع حفظ ملكية وتأمين شامل على المركبات لصالح الوحدة المحلية .. إلخ.
- بالإضافة إلى تعاقد الوحدة المحلية مع المقترض طالب القرض الذي يوضح التزامات كل طرف تجاه الآخر.
- في حالة تمويل مستلزمات تشغيل تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه يتم أخذ سندات إذنية وعقد عارية استعمال لأصول وموجودات ملك طالب القرض فعلاً بما لا تقل قيمتها الحالية عن قيمة القرض المطلوب.
- وفي جميع الأحوال للوحدة المحلية أخذ الضمانات اللازمة التي تضمن سداد القروض وتكلفته وموافاة الصندوق بإقرار يفيد أخذ تلك الضمانات ضمن مستندات القرض.

9- مراحل وإجراءات الحصول على قروض صندوق التنمية المحلية

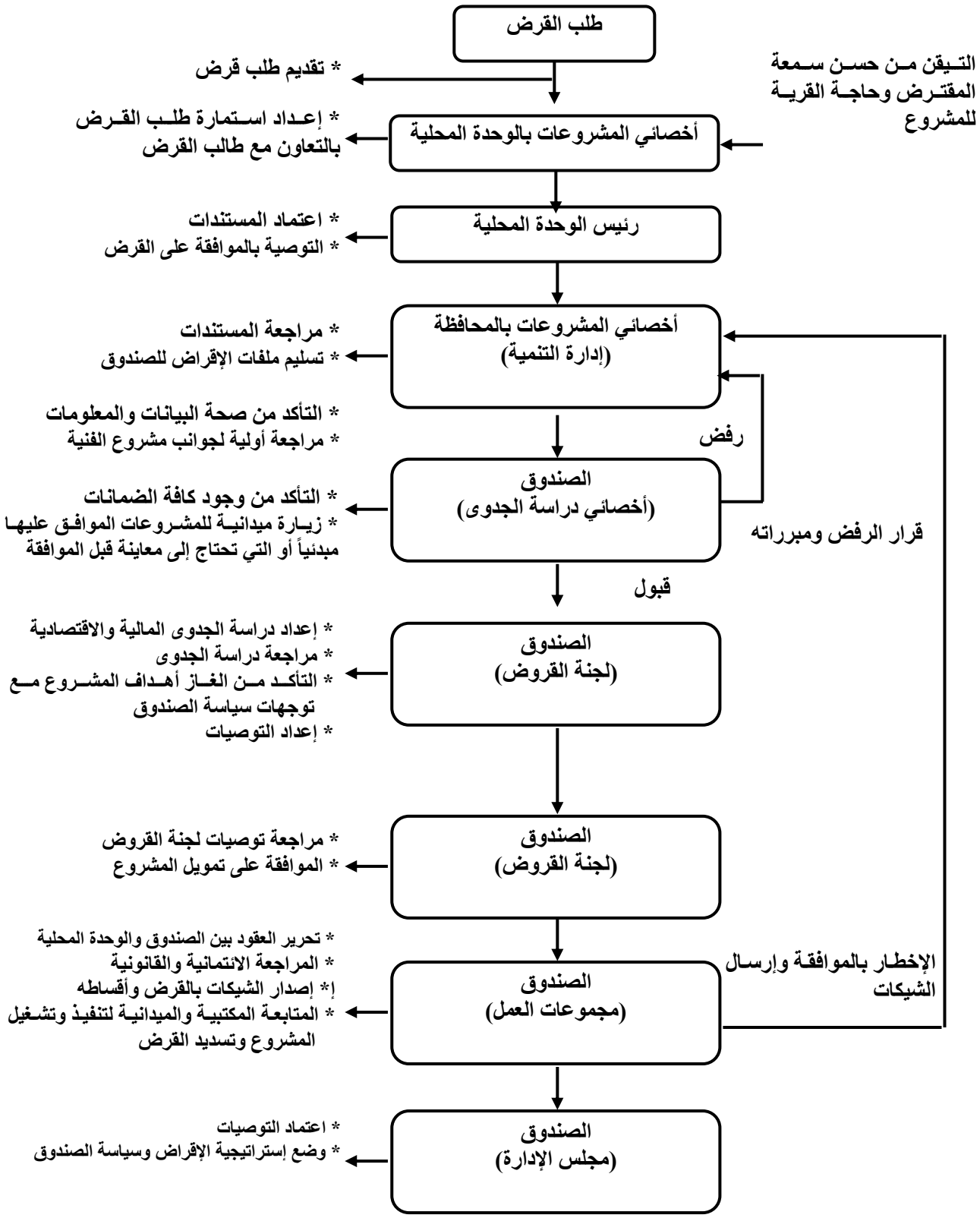

د- الهيكل التنظيمي
لصندوق التنمية المحلية

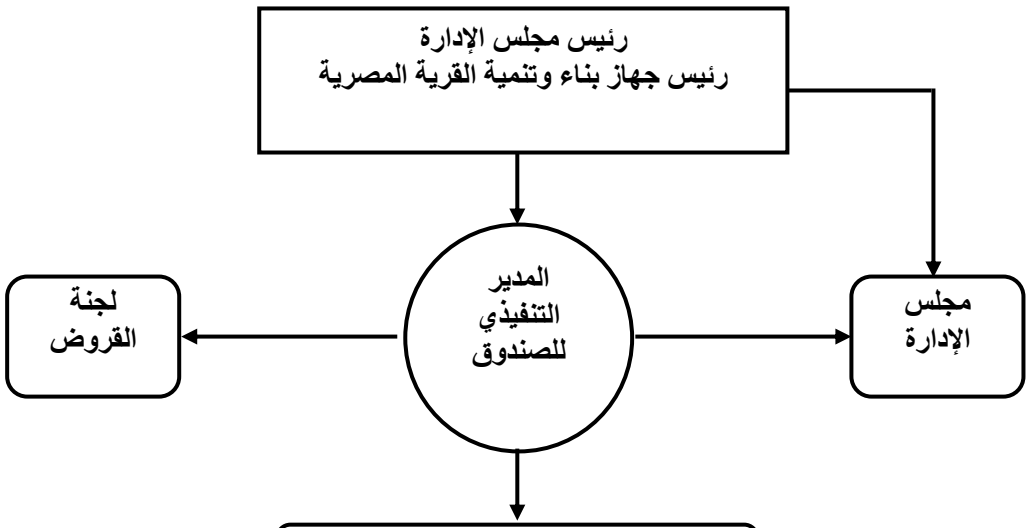

هـ- بيان استرشادي بنوعية المشروعات التي مولها صندوق التنمية المحلية خلال فترة سابقة

مشروع الإنتاج الداجني

- تسمين دواجن
- تربية أرانب (أرضية – بطاريات)
- إنتاج بيض بط مخصب
- إنتاج بيض مائدة
- تحضين (بط مسكوفي – بط بكيني)
- تربية السمان

مشروعات الإنتاج الحيواني

- تربية الأغنام (4 رؤوس)
- تربية الإبل (رأس واحدة)
- تسمين مواشى (2 رأس)
- تربية الماعز (5 رؤوس)
- تربية جاموس (رأس واحدة)

الصناعات الغذائية ومنتجات الألبان

- معمل ألبان
- تشغيل معصرة بذر كتان
- تشغيل مصنع حلوى جافة
- تجميد وتعبئة خضر
- تخليل الخضروات
- مصنع مكرونة
- تطوير مخبز بلدي
- تشغيل مصنع شيكولاته
- تجفيف الفاكهة

الميكنة الزراعية

- جرار زراعي
- جرار بمقطورة كسح
- عزاقة
- آلة درس وتذرية
- محراث
- حصاده
- جرار بلودر
- مقطورة زراعية قلابة
- عزاقة حدائق
- محشة
- سراتة أرز

التصنيع الحرفي والبيئي

- مصنع عطور
- ورشة نجارة
- ورشة خراطة
- ورش تصنيع منتجات التغليف
- صناديق خشب
- تصنيع ملابس بأنواعها
- ورش سحب أسلاك وتغليفها
- مصنع زوى حرير
- مصنع كرينه
- تمليك ماكينات خياطة وتريكو وسائل نقل (سيارة ربع نقل بضائع)
- مصنع منظفات صناعية
- ورشة بلاط
- ورش مرايات وزجاج مصنفر
- مصنع علب وأطباق كرتون
- أقفاص جريد
- مصنع شرابات
- ورش تصنيع مسمار
- تصنيع سجاد يدوى
- تصنيع منتجات الجريد
- صناعة السدد

مشروعات متنوعة

- وحدة تصنيع أعلاف
- أسمدة ومخصبات زراعية
- قطع غيار آلات زراعية
- مكتبة وخردوات
- تعبئة وتغليف مواد غذائية (يدوي، وآلي)
- مضارب وفراكات الأرز (حجم صغير، حجم متوسط)
- منافذ التسويق والبيع
- علافه وحبوب
- قطع غيار موتوسيكلات
- مواد غذائية وبقالة
- المطاحن (حجم منزلي، حجم صغير [ربع طن/ ساعة]، حجم متوسط [نصف طن / ساعة])
- خلاطات خرسانة

(يوضع هنا جزء الصندوق)

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ- نوع الدراسة: الدراسة التقويمية التي تسعى إلى قياس مدى قدرة الجهاز أو الصندوق على تحقيق أهدافه التنموية

ب- نوع المنهج: المسح الاجتماعي بالعينة لمجموعة من المستفيدين ومسح شامل للمسئولين بالوحدة المحلية المسئولين عن عمل الصندوق.

جـ- أداة جمع البيانات: مقياس خاص بأدوار الصندوق التنموية والمعوقات التي تواجهه وكذلك المقترحات اللازمة لتفعيل دوره.

د- مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني: عدد من الوحدات المحلية التابعة لمركز ومدينة الرياض- محافظة كفرالشيخ وهي (الوحدة المحلية ببقلولة – الوحدة المحلية بالوزارية- الوحدة المحلية بالرصيف- الوحدة المحلية بالحصفة).

2- المجال البشري: عدد 100 من المستفيدين من الصندوق وعدد 30 من المسئولين (وبيان المجال البشري على النحو التالي (عينة طبقية عشوائية):-

م	اسم الوحدة المحلية	العينة من المستفيدين		العينة من المسئولين
		العدد	%	العدد
1	الوحدة المحلية ببقلولة	615	31	9
2	الوحدة المحلية بالحصفة	431	22	7
3	الوحدة المحلية بالوزارية	430	22	6
4	الوحدة المحلية بالرصيف	522	26	8
		1998	100	30

3- المجال الزمني: استغرقت فترة جمع البيانات ثلاثة أشهر من بداية شهر فبراير وحتى نهاية إبريل 2018.

تاسعاً: النتائج الميدانية للدراسة:

1- خصائص المجال البشري

أ- بالنسبة للمستفيدين

جدول رقم (1) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للنوع

م	النوع	المستفيدين	
		ك	%
1	ذكر	80	80
2	أنثى	20	20
		100	%100

يتضح من الجدول أن نسبة الذكور الحاصلين على قروض أعلى من نسبة الإناث حيث جاءت نسبة (80%) ذكور إلى نسبة (20%) من الإناث.

وهذه النتيجة طبيعية في المجتمعات الريفية، حيث أن الذكور هم الأكبر مسئولية في تبنى المخاطرة والبحث عن مصدر رزق لأسرته، ولكن لظروف المجتمع المتغيرة وبسبب بعض المتغيرات مثل التعليم، وفاة الزوج أدى ذلك إلى خروج المرأة لهذه المشروعات وخاصة التي تمتلك متطلبات مالية أو عمرانية تساعدها على تنفيذ هذه المشروعات.

جدول رقم (2) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للفئة العمرية

م	الفئة العمرية	ك	%
أ	أقل من 30 سنة	23	%23
ب	30 – 40 سنة	51	%51
جـ	40 سنة – 50 سنة	15	%15
د	50 سنة فأكثر	11	%11
	المجموع	100	%100

يتضح من الجدول أن الفئة العمرية التي كانت أكثر الناس استفادة من الصندوق هي الفئة (30-40سنة) بنسبة (51%)، ثم (أقل من 30سنة) بنسبة (23%)، ثم الفئة (40-50سنة) بنسبة (15%)، وأخيراً (50 سنة فأكثر) بنسبة (11%).

وقد يرجع ذلك إلى أن الفئة الأولى حصلت على المشروع الذي يناسبها وساعدها على العمل الثابت والمستقر، ثم الفئة الثانية التي ناشدت نفس الاستقرار وبناء تكتل اقتصادي يساعدها على الاستقرار الأسري والمعيشي.

جدول رقم (3) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للمؤهل الدراسي

م	المؤهل	ك	%
1	بدون	7	%7
2	مؤهل متوسط	38	%38
3	مؤهل فوق متوسط	29	%29
4	مؤهل عالي	26	%26
	المجموع	100	%100

يوضح الجدول السابق مدى حصول المستفيدين على مؤهل من عدمه من ناحية، وما نوعية المؤهل للحاصلين عليه، فقط جاءت نتائج، فقد جاءت نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط في المركز الأول بنسبة (38%)، ثم مؤهل فوق المتوسط بنسبة (29%) في المرتبة الثانية، ثم المؤهل العالي في المرتبة الثالثة بنسبة (26%)، وأخيراً بدون مؤهل بنسبة (7%).

ومن الملاحظ أن غالبية المقبلين على هذه المشروعات ذوى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة، وهذا يدل على أن فرص التوظيف الخاصة بهم أصبحت ضعيفة فكان لابد من التوجه للعمل الحر.

وكذلك يلاحظ تنامى نسبة المؤهلات العليا نحو هذا التوجه مما يؤكد أن هذا التوجه من الدولة مهم ويتطلب المساندة المستمرة.

جدول رقم (4) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للفئة المستفيدة

م	نوع القرض	ك	%
1	الأفراد الطبيعيون من الشباب والمرأة	61	%61
2	المرأة المعيلة	9	%9
3	شركات الأفراد البسيطة (الذين يعملون في المشروع)	13	%13
4	الجمعيات التعاونية الإنتاجية	8	%8
5	الجمعيات الأهلية المالكة لأصول تغطى قيمة القرض	9	%9
	المجموع	100	%100

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً لنوع القرض، حيث جاءت القروض الخاصة بالأفراد (شباب- امرأة) جاءت في المركز الأول بنسبة (61%)، ثم شركات بسيطة بنسبة (13%)، ثم المرأة المعيلة والجمعيات الأهلية بنسبة (9%)، وأخيراً الجمعيات التعاونية بنسبة (8%).

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق نجاح الأعمال الفردية إلى حد ما، بينما الأعمال الجماعية فتواجه العديد من الصعوبات إما مالية أو مهنية (تخصصية). أو بسبب تعقد إجراءات القروض الخاصة بالجمعيات، والتعاونيات وعلى حد قول بعض المبحوثين لا يوجد ثقة تامة في فريق العمل ونظام الشراكة بين الناس، لذا أعمل وحدي أضمن.

جدول رقم (5) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً لحجم القرض

م	حجم القرض (فئاته)	ك	%
1	الفئة الأولى (خمسة آلاف جنيه فأقل)	12	%12
2	الفئة الثانية (أكبر من 5آلاف وحتى 20 ألف جنيه)	61	%61
3	الفئة الثالثة (التي تزيد عن 20 ألف وحتى 50 ألف جنيه)	27	%27
	المجموع	100	%100

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً لفئات القرض وحجمه، وتبين الآتي أن أعلى نسبة اقتراض جاءت للفئة الثانية التي يتراوح قيمة القرض فيها ما بين (5-20 ألف) بنسبة(61%)، ثم الفئة الثالثة (20-50 ألف) بنسبة (27%)، وأخيراً (5 آلاف فأقل) بنسبة (12%).

ويلاحظ أن غالبية المقترضين يأخذون هذه الفئة لعدة أسباب على حد قولهم منها:

1- أن نسبة الـ (20%) التي يشاركون بها في المشروع تناسب قدراتهم.

2- معظم المشروعات التي تخص هذه الفئة تناسب طبيعة الحياة الريفية.
3- غالبيتها فردية.
4- مؤهلاتهم فوق متوسط فأقل.

جدول رقم (6) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً لنوع المشروع (مجالات الاقراض)

م	اسم أو مجال المشروعات	ك	%
1	المشروعات الإنتاجية (زراعية – حيوانية – داجنة)	67	%67
2	المشروعات التسويقية	6	%6
3	المشروعات الخدمية ذات العائد المالي	7	%7
4	الورش الحرفية المتنوعة (نجارة- كهرباء- أحذية – آلات زراعية)	11	%11
5	المحال التجارية المتنوعة	3	%3
6	تطوير المخابز البلدية والإفرنجية	1	%1
7	المصانع المختلفة كالطوب الطفلي	-	-
8	المناحل ومعامل الألبان وماكينات الري والجرارات الزراعية	1	%1
9	الحاسبات الآلية	-	-
10	بعض الأنشطة مثل زجاج السيارات –والإطارات – المطاحن..)	1	%1
11	المطاعم والكافيتريات ومحال العصائر	3	%3
	المجموع	100	%100

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً لنوع المشروع أو مجالات الإقراض، حيث تبين أن المشروعات التي يغلب عليها طابع الريف من ناحية والإنتاجية من ناحية أخرى هي الأكثر اهتماماً من قبل المبحوثين.

حيث جاءت المشروعات الإنتاجية بأغلبية عظمى بنسبة (67%)، ثم باقي المشروعات بنسبة منخفضة ومتفاوته حيث جاءت بالترتيب التالي:
- الورش الحرفية وخاصة النجارة بنسبة (11%).
- المشروعات الخدمية بنسبة (7%) وخاصة التي تدر عائد.
- المشروعات التسويقية وخاصة للحاصلات الزراعية بنسبة (6%).
- المطاعم والقهاوي بنسبة (3%).
- وأخيراً أنشطة من الكاوتش، المناحل، أفران عيش بنسبة (1%).

ويلاحظ انخفاض نسبة هذه المشروعات لأن المشروع الواحد يكفي لإشباع احتياجات القرية كلها.

جدول رقم (7) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً لمدة العمل مع الصندوق

م	المدة الزمنية	ك	%
1	أقل من 5 سنوات	31	%31
2	5- 10 سنوات	43	%43
3	10 سنوات فأكثر	26	%26
	المجموع	100	%100

يوضح الجدول توزيع المبحوثين تبعاً لمدة العمل مع الصندوق.

حيث تباينت هذه الفترات من الأكبر إلى الأقل على النحو التالي:-

المركز الأول (5-10سنوات) بنسبة (43%)، ثم (أقل من 5 سنوات) بنسبة(31%)، وأخيراً (10 سنوات فأكثر) بنسبة (26%).

وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية المواطنين لا يقتحمون العمل الحر والخاص إلا بعد الفشل في الالتحاق بالعمل الحكومي وليس حباً فيه على حد قول أكثرهم والقلة منهم لديه قناعة بأفضلية العمل الحر.

ب- خصائص المجال البشري للدراسة من المسئولين:-

جدول رقم (8) يوضح توزيع المسئولين تبعاً للنوع

م	النوع	ك	%
1	ذكر	18	%60
2	أنثى	12	%40
	المجموع	30	%100

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين من المسئولين تبعاً للنوع حيث جاءت نسبة الذكور أعلى (60%)، بينما الإناث (40%)، واتضح للباحث أن غالبية المبحوثات من أهل القرية، وكان لهن دور فاعل في نشر ثقافة العمل الحر بالقرية من خلال الصندوق.

جدول رقم (9) يوضح توزيع المسئولين تبعاً للسن

م	السن	ك	%
1	أقل من 35 سنة	7	%23.3
2	35 – 45 سنة	18	%60
3	45 سنة فأكثر	5	%16.7
	المجموع	30	%100

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً للسن، وتبين أن الفئة العمرية الأكبر بالصندوق هي (35-45سنة) بنسبة (60%)، ثم (أقل من 35 سنة) بنسبة (23.3%)، وأخيراً (45سنة فأكثر) بنسبة (13.7%)، وقد تؤكد هذه النتائج أن العمل بالصندوق مستمر حتى في ظل الثورات التي مرت بها مصر فيما عرف بالربيع العربي.

جدول رقم (10) يوضح توزيع المسئولين تبعاً للمؤهل العلمي

م	المؤهل	ك	%
1	بكالوريوس خدمة اجتماعية	10	%33.3
2	بكالوريوس تجارة	7	%23.3
3	بكالوريوس زراعة	8	%26.7
4	بكالوريوس اجتماع	2	%6.7
5	دبلوم متوسط خدمة اجتماعية	3	%10.0
	المجموع	30	%100

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين تبعاً للمؤهل العلمي الحاصلين عليه حيث جاءت بالترتيب التالي:- المرتبة الأولى (بكالوريوس خدمة اجتماعية) بنسبة (33.3%)، ثم في المرتبة الثانية (بكالوريوس زراعة) بنسبة (26.7%)، ثم في المرتبة الثالثة (بكالوريوس تجارة) بنسبة (23.3%)، ثم في المرتبة الرابعة والخامسة (دبلوم متوسط خدمة اجتماعية) بنسبة (10.0%)، علم اجتماع بنسبة (6.7%).

وقد يرجع انتشار ورواج مشروعات هذا الصندوق إلى وجود الأخصائيين الاجتماعيين حيث أنهم لديهم القدرة العلمية والميدانية على تشجيع المواطنين والشباب على تغيير وضعهم من حال إلى حال أفضل منه، ولديهم القدرة على إحداث تنمية محلية مستدامة.

جدول رقم (11) يوضح مدة العمل بالوحدة الاجتماعية أو الصندوق

م	مدة العمل	ك	%
1	أقل من 10 سنوات	7	%23.3
2	10- 15 سنوات	14	%46.7
3	15 سنة فأكثر	9	%30.0
	المجموع	30	%%100

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين من المسئولين تبعاً لمدة العمل بالصندوق فجاءت النتائج على النحو التالي:- المركز الأول الفئة (10-15سنة) بنسبة (46.7%)، ثم (15 سنة فأكثر) بنسبة (30.3%)، ثم أقل من (10سنوات) بنسبة (23.3%).

وهذا يدل على أن العاملين في الصندوق محل الدراسة لديهم من الخبرة ما تساعدهم على إنجاح مشروعات وبرامج الصندوق.

جدول رقم (12) يوضح توزيع المسئولين تبعاً لعدد الدورات التدريبية

م	عدد الدورات التدريبية	ك	%
1	أقل من 3 دورات	7	%23.3
2	3- 6 دورات	21	%70.0
3	6 دورات فأكثر	2	%6.7
	المجموع	30	%100

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين من المسئولين تبعاً لعدد الدورات التدريبية حيث جاءت بالترتيب التالي:-

- (3-6 دورات) بنسبة (70%)، - ثم (أقل من 3 دورات) بنسبة (23.3%)، وأخيراً (6 دورات فأكثر) بنسبة (6.7%).

وتتفق نتائج هذا الجدول مع نتائج الجدول السابق والخاص بمدة العمل بالصندوق.

ولكن من الملاحظ أن عدد الدورات قليلة جداً إذا ما قورنت ببعض المؤسسات التنموية الأخرى، وأرجع غالبية المبحوثين إلى عدم الاهتمام الإدارة المركزية للصندوق بتطوير العمل بهذا الصندوق، لاتجاه الدولة إلى دعم مشروعات أخرى تنموية مثل صندوق دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التابع لمجلس الوزراء.

جدول رقم (13) يوضح توزيع المسئولين تبعاً لنوعية الدورات التدريبية

م	اسم الدورة التدريبية	ك	%	الترتيب
1	الأهداف الإجرائية والإستراتيجية للصندوق	30	100	1
2	الاتصال الجماهيري ونشر الوعي التنموي	28	93.3	2
3	مجالات الإقراض وكيفية الاختيار الأمثل للمستفيد	28	93.3	2
4	كيفية إجراء الدراسات الخاصة بجدوى المشروعات	15	50.0	7
5	كيفية تطبيق معايير قبول تمويل المشروع مجتمعياً	27	90.0	3
6	كيفية تطبيق آليات المتابعة لمراحل المشروع الممول	13	43.3	8
7	التصدي للمعوقات الملازمة للمشروعات	17	56.7	6
8	تصميم ملف المستفيد و (محتوى الملف ومستنداته)	18	60.0	5
9	دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي	21	70.0	4
10	تكاملية مشروعات التنمية المحلية	15	50.0	7

يوضح الجدول السابق توزيع المبحوثين من المسئولين تبعاً لنوعية الدورات التدريبية التي حصل عليها حيث جاءت على الترتيب التالي:-

1- الدورة الخاصة بالأهداف الإجرائية والإستراتيجية للصندوق بنسبة (100%) حيث أنها تمثل أساس العمل بالصندوق،

- ثم الدورات الخاصة (الاتصال الجماهيري ونشر الوعي التنموي) مجالات الإقراض وكيفية الاختيار الأمثل للمستفيد) بنسبة (93.3%).
- (كيفية تطبيق معايير قبول تمويل المشروع مجتمعياً) بنسبة (90.0%).
- (دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي) بنسبة (70%).
- (تصميم ملف المستفيد (محتوي الملف ومستنداته) بنسبة (60%).
- (التصدي للمعوقات الملازمة للمشروعات وتنفيذها) بنسبة (56.7%).
- (تكاملية مشروعات التنمية المحلية) بنسبة (50%).
- وأخيراً (كيفية تطبيق آليات المتابعة لمراحل المشروعات الممولة) بنسبة (43.3%).

ويلاحظ تفاوت النسب الخاصة بهذه الدورات لأنها غير ملزمة لجميع العاملين، حيث أن كل نوع من هذه الدورات تخصص محدد، أما الدورات التي حصلت على نسب عالية فإنها معروضة على غالبية العاملين بالصندوق.

جدول رقم (14) يوضح آليات المتابعة للمشروعات الممولة من الصندوق

م	الآليات	المستفيدين					المسئولين				
		نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب	نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب
1	المشاركة في شراء الأصول المطلوبة للمشروع في وجود المستفيد	65	7	28	79.0	10	23	1	6	85.6	6
2	التأكد من مساهمة صاحب المشروع بنسبة لا تقل عن 20%	99	1	-	99.7	1	30	-	-	100.0	1
3	التأكد من أن المعدات المشتراه ما يريدها صاحب المشروع فعلاً	98	2	-	99.3	2	27	-	3	93.3	4
4	متابعة مستندات شراء معدات المشروعات الإنتاجية	85	13	2	94.3	5	30	-	-	100.0	1
5	التأكد من مطابقة الشراء لعروض الأسعار المرفقة بالمستندات	91	7	2	96.3	3	30	-	-	100.0	1
6	المتابعة الدورية ربع السنوية للمشروعات التي تم تشغيلها	71	15	14	85.7	6	28	1	1	96.7	2
7	عمل زيارات عشوائية لتحديد الإيجابيات والسلبيات	65	11	24	80.3	9	25	1	4	90.0	6
8	تقديم الدعم الفني المناسب للمعوقات	65	12	23	80.7	8	27	-	3	93.3	4
9	متابعة سداد الأقساط الدورية	91	7	-	95.7	4	30	-	-	100.0	1
10	جدولة المتأخرات للمشروعات المتعثرة	68	14	18	83.3	7	27	1	2	94.4	3
11	تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات	61	11	28	77.7	11	23	1	6	85.6	6
12	تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات	62	12	16	75.3	12	21	5	4	85.6	6
13	تقييم الآثار المجتمعية لمدى تحقيق التنمية المحلية	63	15	22	80.3	9	22	8	-	91.1	5

يوضح الجدول السابق مدى نجاح أو القدرة على تطبيق الآليات الخاصة بمتابعة المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية حيث جاءت النتائج على النحو التالي :-

أولاً: بالنسبة للمستفيدين:-

جاءت الآليات التالية في المرتبة الأولى (التأكد من مساهمة صاحب المشروع بنسبة لا تقل عن (20%) بنسبة (99.7%)، التأكد من أن المعدات المشتراه هي ما يريدها صاحب المشروع فعلا بنسبة (99.3%)، التأكد من مطابقة الشراء لعروض الأسعار المرفقة بالمستندات بنسبة (96.3%)، متابعة سداد ألأقساط الدورية بنسبة (95.7%)، متابعة مستندات شراء معدات المشروعات الإنتاجية (94.3%)، بمتوسط قدره (97.1%).

ويدل ارتفاع المتوسط الحسابي لهذه الآليات على طغيان الإجراءات الرسمية على العمل التنموي، وعلى حد قول بعض المبحوثين أن العاملين بالصندوق أهم ما يشغلهم هو استكمال المستندات الرسمية.

بينما جاء في المرتبة الثانية من هذه الآليات من وجهة نظر المستفيدين الآليات التالية (المتابعة الدورية ربع السنوية للمشروعات التي تم تشغيلها بنسبة (85.7%)، جدولة المتأخرات للمشروعات المتعثرة بنسبة (83.3%)، تقديم الدعم الفني المناسب لمواجهة المعوقات بنسبة (80.7%)، عمل زيارات عشوائية لتحديد الإيجابيات والسلبيات، تقييم الآثار المجتمعية لمدى تحقيق التنمية المحلية بنسبة (80.3%)، المشاركة في شراء الأصول المطلوبة للمشروع في وجود المستفيدين بنسبة (79%)، تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات بنسبة (77.7%)، وأخيراً تقييم الآثار الاقتصادية للمشروعات بنسبة (75.3%).

وجاءت جميع هذه الآليات بمتوسط عام قدره (80.3%)، وهذه نسبة قوية، تأكد أن الصندوق بإدارته الروتينية تعمل على تنفيذ هذه الآليات، لأنها مرتبطة بكيفية الإدارة المالية للصندوق.

أما من وجه نظر العاملين بالصندوق فقد جاءت نسب تطبيق هذه الآليات مرتفعة جداً حيث سجلت متوسط عام قدره (93.5%).

وبالتالي جاءت آراء المسئولين مطابقة لآراء المستفيدين وقد يرجع ذلك إلى معظم هذه الآليات تتم بشكل مشترك بينهما ولابد من وجود الطرفين.

واتفقت هذه النتائج مع العديد من الدراسات السابقة من أهمها (نرمين إبراهيم، 2011) التي دعت إلـى تحديـد الآليـات تحقـق التنميـة المسـتدامة. (Horton, 2001) تطـوير آليـات العمـل التنمـوي، (Brendan, 2005) التي أكدت على المشاركة الاجتماعية.

جدول رقم (15) يوضح مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية للصندوق

م	الأهداف الاجتماعية	المستفيدين					المسئولين				
		نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب	نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب
1	دعم المرأة المعيلة بمشروعات تناسب قدراتها	78	12	10	89.3	8	28	2	-	97.8	3
2	تقوية الروابط الاجتماعية بالمجتمع	85	5	10	91.7	4	29	1	-	98.9	2
3	تزويد المواطنين بقيم التغيير	77	13	10	89.0	9	28	2	-	97.8	3
4	التغلب على العادات والتقاليد السلبية	81	11	8	91.0	5	28	2	-	97.8	3
5	زيادة فرص العمل المستقر	85	15	-	95.0	1	29	1	-	98.9	2
6	التوسع في إقامة المشروعات الخدمية	71	15	14	85.7	11	27	3	-	96.7	4
7	الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المحلية	81	15	4	92.3	2	27	3	-	96.7	4
8	تنمية مفاهيم المشاركة الاجتماعية	75	15	10	88.3	10	25	3	2	92.2	6
9	تعزيز التنمية المحلية المستدامة للأسر والشباب	81	11	8	91.0	5	27	2	1	95.6	5
10	تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية	68	21	11	85.7	11	30	-	-	100.0	1
11	التخفيف من الآثار الاجتماعية للبطالة	81	9	10	90.3	6	29	-	1	97.8	3
12	خلق حالة من الولاء للدولة	78	13	9	89.7	7	28	1	1	96.7	4
13	خلق حالة من الرضا لدى المواطنين	81	15	4	92.3	2	27	3	-	96.7	4
14	تحقيق وتنمية عقيدة العمل	82	12	6	92.0	3	28	2	-	97.8	3

يوضح الجدول السابق مدى قدرة الصندوق على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يسعى إليها ووضعت له من جانب الدولة، فقد جاءت النتائج على النحو التالي:

من وجهة نظر المستفيدين:-

أكد المبحوثين من المستفيدين أن الصندوق قادر على تحقيق أهدافه الاجتماعية وبشكل قوى، حيث أن قدرة الصندوق على أعطاء قروض ميسرة بفائدة بسيطة وبطريقة سداد مريحة وممتدة ويساعد في حالة التعثر أدت إلى استقرار في النواحي الاقتصادية التي تساعد بدورها على تكوين أسرة للشاب ثم إشباع الاحتياجات الحياتية بشكل مرضي وفيما يلي ترتيب الأهداف الاجتماعية المحققة بترتيب المبحوثين:-

- زيادة فرص العمل المستقر بنسبة (95%)، الاستثمار الأمثل للموارد، خلق حالة من الرضا لدى المواطنين بنسبة (92.3%)، تحقيق وتنمية عقيدة العمل بنسبة (92%)، تقوية الروابط الاجتماعية بالمجتمع بنسبة (91.7%)، التغلب على العادات والتقاليد السلبية بنسبة (91%) وكذلك تعزيز التنمية المستدامة للأسر والشباب، التخفيف من الآثار الاجتماعية للبطالة بنسبة (90.3%)، خلق حالة الولاء للدولة بنسبة (89.7%)، دعم المرأة المعيلة بمشروعات تناسب قدرتها بنسبة (89.3%)، تزويد المواطنين بقيم التغيير بنسبة (89%)، تنمية مفاهيم المشاركة الاجتماعية بنسبة (88.3%)، التوسع في إقامة المشروعات الخدمية، تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية بنسبة (85.7%).

حيث جاءت نسبة المتوسط المرجح لجميع هذه النسب (90.2%) وهذه نسبة قوية جداً تدل على مدى أهمية الصندوق ودعمه واستمرارية سياسته وتطويرها.

من وجهة نظر المسئولين:-

بينما زادت نسبة المتوسط لدى المسئولين حيث سجلت (97.2%)، ويدل ذلك على إيمانهم بأهمية دور الصندوق في دعم الجوانب الاجتماعية لدى المواطنين خاصة في المجتمعات الريفية.

وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة على هذه النتائج منها : (أحمد عيسي، 2011) ، (أحمد رشوان، 2012)، (محمد عرفات، 2012).

جدول رقم (16) يوضح مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية للصندوق

م	الأهداف الاقتصادية للصندوق	المستفيدين					المسئولين				
		نعم	إلى حد	لا	القوة	الترتيب	نعم	إلى حد	لا	القوة	الترتيب

1	التخفيف من حدة ظاهرة البطالة بالريف	85	10	5	93.3	4	28	2	-	97.8	1
2	رفع مستوى معيشة الأسرة الريفية	87	13	-	95.7	1	27	3	-	96.7	2
3	زيادة فرص العمل	87	9	4	94.3	2	27	3	-	96.7	2
4	دعم تكاملية المشروعات	81	12	7	91.3	7	25	5	-	94.4	3
5	الاستثمار الأمثل للطاقات البشرية	75	15	10	88.3	9	28	2	-	97.8	1
6	توفير المشورة الاقتصادية للمستفيد	68	3	29	79.7	12	25	5	-	94.4	3
7	تنويع مصادر الدخل المحلي	71	15	14	85.7	10	21	9	-	90.0	5
8	التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية	85	11	4	93.7	3	25	5	-	94.4	3
9	زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين	87	13	-	95.7	1	21	9	-	90.0	5
10	الاهتمام بتسويق منتجات المشروعات	71	15	14	85.7	10	23	7	-	92.2	
11	تأكيد مفهوم المشاركة في تنمية الاقتصاد الريفي	80	11	9	90.3	8	25	5	-	94.4	3
12	تحمل المواطنين جزء من تكلفة المشروعات تصل (20%)	75	25	-	91.7	6	25	5	-	94.4	3
13	إعادة توزيع الدخل بين المواطنين	65	15	20	81.7	11	23	7	-	92.2	4
14	تحويل القرى من مستهلكة إلى منتجة	81	15	4	92.3	5	28	2	-	97.8	1

يوضح الجدول السابق مدى قدرة الصندوق على تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع المحلي خاصة الريفي، حيث تراوحت بين التحقيق بشكل قوى جداً وقوى، وفيما يلي عرض ترتيب هذه الأهداف حسب قوة تحققها بالترتيب.

من وجهة نظر المستفيدين من الصندوق:-

- رفع مستوى معيشة الأسرة الريفية، زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين بنسبة (95.7%) – زيادة فرص العمل بنسبة (94.3%) – التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية بنسبة (93.7%)، التخفيف من حدة ظاهرة البطالة بالريف بنسبة (93.3%) ، تحويل القرى من مستهلكة إلى منتجة بنسبة (92.3%)، تحمل المواطنين جزء من تكلفة المشروعات بنسبة (91.7%)، دعم تكاملية المشروعات بنسبة (91.3%)، تأكيد مفهوم المشاركة في تنمية الاقتصاد بنسبة (90.3%)، الاستثمار الأمثل للطاقات البشرية بنسبة (88.3%)، تنويع مصادر الدخل المحلي، الاهتمام بتسويق منتجات المشروعات بنسبة (85.7%).

وقد جاءت هذه النسب وهذه الأهداف في المرتبة الأولي بمتوسط قدره (91.5%) وهذه نسبة قوية جداً ولكنها أقل بأي حال من الأحوال عن تحقيق الأهداف الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض قيمة القرض الممنوح من الصندوق وهذا يؤكد ضرورة دعم الصندوق وزيادة قدراته المالية

وجاء في المرتبة الثانية من هذه الأهداف (إعادة توزيع الدخل بين المواطنين بنسبة (81.7%)، توفير المشورة الاقتصادية للمستفيد بنسبة (79.7%)).

وقد بلغ المتوسط لهذه الفئة (80.7%) وهي نسبة قوية ومقبولة

أما وجهة نظر المسئولين فقد جاءت النسب مرتفعة جداً مع اختلافات بسيطة في ترتيبها، ولكن جاء المتوسط العام لهذه الأهداف قدرة (94.5%) وهذه نسبة قوية جداً وهي طبيعية خاصة من وجهة نظر المسئولين لأن هذه الأهداف من المفترض أنهم مهتمون بتحقيقها وظيفياً.

وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة على مثل هذه النتائج منها : (أمل غباري، 2010)، (أحمد عيسى، 2011)، (Brad Rawlis, 2006)).

جدول رقم (17) يوضح مدى تحقيق أهداف التنمية الإقليمية للصندوق

م	الأهداف الإقليمية للصندوق	المستفيدين					المسئولين				
		نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب	نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب
1	إحداث التوازن بين الأقاليم تنمويا	65	15	20	81.7	6	25	5	-	94.4	3
2	دعم المجتمعات الأولى بالرعاية	61	17	22	79.7	8	21	6	3	86.7	7
3	التوسع في إقامة الصناعات التكاملية	63	17	20	81.0	7	24	4	2	91.11	5
4	تشجيع التكتلات الصناعية الشبابية	65	13	22	81.0	7	28	2	-	97.8	1
5	دعم النشاط الأهلي بالقرى الريفية	68	12	20	82.7	5	28	2	-	97.8	1
6	إحداث التكامل بين المشروعات الحكومية والأهلية	61	13	26	78.3	10	25	5	-	94.4	3
7	تقديم تسهيلات ائتمانية لمشروعات الجمعيات الأهلية	61	13	26	78.3	10	27	3	-	96.7	2
8	الاهتمام بالمحافظة على البيئة بمشروعات صديقة لها	63	12	25	79.3	9	21	5	4	85.6	8
9	الاهتمام بالمشروعات واسعة النطاق التي تربط أكثر من مجتمع محلي	65	13	22	81.0	7	21	5	4	85.6	8
10	إقامة المعارض التي تساعد على تسويق منتجات المشروعات	71	11	18	84.3	2	25	2	3	91.1	5
11	مكافحة الهجرة الداخلية ونمو العشوائيات	68	25	17	90.3	1	25	3	2	92.2	4
12	الاهتمام بالشبكات التنموية	67	15	18	83.0	4	23	4	3	88.9	6

يوضح الجدول السابق مدى قدرة الصندوق على تحقيق الأهداف التنموية الإقليمية للصندوق حيث جاءت هذه الأهداف طبقاً لدرجة تحقيقها من الأعلى نسبة إلى الأقل نسبة على النحو التالي:

من وجهة نظر المستفيدين:-

فقد جاء في المرتبة الأولى (مكافحة الهجرة الداخلية ونمو العشوائيات بنسبة (90.3%)

حيث تكاد تكون في أدنى مستوياتها (الهجرة الداخلية) إلا للمناطق والمجتمعات الجديدة التي ينفذ بها مشروعات قومية خاصة للشباب الذي لا يملك مهارات العمل الحر من ناحية أو ليس لديه النسبة التي ينبغي أن يشارك بها في تنفيذ المشروع.

وجاء في المرتبة الثانية (إقامة المعارض التي تساعد على تسويق منتجات المشروعات بنسبة (84.3%) ، المشروعات التي تربط أكثر من مجتمع محلي بنسبة (83.7%)، الاهتمام بالشبكات التنموية بنسبة (83%)، دعم النشاط الأهلي بالقرى الريفية بنسبة (82.7%)، إحداث التوازن بين ألأقاليم تنموياً بنسبة (81.7%)، التوسع في إقامة الصناعات التكاملية، تشجيع التكتلات الصناعية الشبابية، الاهتمام بالمشروعات واسعة النطاق بنسبة (81%)، دعم المجتمعات الأولي بالرعاية بنسبة (79.7%)، الاهتمام بالمحافظة على البيئة بمشروعات صديقة لها بنسبة (79.3%)، إحداث التكامل بين المشروعات الحكومية والأهلية، تقديم تسهيلات ائتمانية لمشروعات الجمعيات الأهلية بنسبة (78.3%).

وقد جاء متوسط هذه الفئة (88.5%) وهذه نسبة قوية تؤكد نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه الإقليمية.

أما بالنسبة لوجهة نظر المسئولين فقد جاءت نسبة المتوسط المرجح لهذه الأهداف قدره (98.8%). وهي أكيد أكبر بكثير من رأي المستفيدين.

وقد جاءت العديد من الدراسات المرتبطة بهذه النتائج منها : (أحمد رشوان، 2004)، (Soonhee, 2012)

ومن الملاحظ أن ترتيب مدى تحقيق أهداف الصندوق جاءت بالترتيب التالي:

1- الأهداف الاجتماعية.

2- الأهداف الاقتصادية.

3- الأهداف الإقليمية.

جدول رقم (18) يوضح المعوقات التي تواجه الصندوق في تحقيق أهدافه التنموية

م	المعوقات التي تواجه	المستفيدين	المسئولين

	الصندوق	نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب	نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب
1	انخفاض الإيرادات الخاصة بحساب الضمان	73	15	12	87.0	11	23	5	2	90.0	2
2	ضعف تمويل هذا الصندوق من قبل الدولة	75	11	14	87.0	11	23	5	2	90.0	2
3	القيم الاجتماعية الرافضة للعمل اليدوي	65	15	20	81.7	13	18	7	5	81.1	6
4	القيم الاجتماعية المضادة للتغيير التنموي	70	20	10	86.7	12	15	11	4	78.9	7
5	عدم الاهتمام بالدورات التدريبية للعاملين	85	11	4	93.7	6	21	3	6	83.3	5
6	المتابعة غير الجادة للمشروعات	86	10	4	94.0	5	17	5	8	76.7	8
7	كثرة المستندات والضمانات المطلوبة	90	10	-	96.7	3	18	5	7	78.9	7
8	ضعف البنية الأساسية للقرية ولا تناسب تنفيذ بعض المشروعات	92	8	-	97.3	2	25	3	2	92.2	1
9	بعد القرية عن الأسواق المجمعة	93	7	-	97.7	1	25	3	2	92.2	1
10	عدم البت الفني في المعوقات التي تواجه المشروعات	81	15	4	92.3	7	17	5	8	76.7	8
11	تسلط بعض الموظفين أثناء المتابعة	85	15	-	95.0	4	10	5	15	61.1	9
12	التعثر في سداد بعض الأقساط	71	21	8	87.7	10	18	5	7	78.9	7
13	الفساد الإداري خاصة عند استخراج التصاريح	75	20	5	90.0	9	7	5	18	54.4	10
14	عدم التأمين ضد الكوارث والأزمات	90	10	-	96.7	3	25	3	2	92.2	1
15	الخوف لدى الشباب من الفشل	65	30	5	86.7	12	21	5	4	85.6	4
16	ضعف الدعم المجتمعي لهذه المشروعات	85	15	-	95.0	4	23	3	4	87.8	3
17	ارتفاع سعر الفائدة على القروض	81	15	4	92.3	7	21	5	4	85.6	4
18	انخفاض عائد بعض المشروعات خاصة الخدمية منها	81	11	8	91.0	8	21	5	4	85.6	4

يوضح الجدول السابق أهم المعوقات التي تواجه الصندوق وتعرقل من انتشار مشروعاته، وتحجب العديد من الشباب والمواطنين من الاستفادة من مشروعاته وقروضه الميسرة حيث جاءت أهم هذه المعوقات بالترتيب التالي:-

من وجهة نظر المستفيدين:-

حيث جاءت جميع الصعوبات بنسبة عالية جداً أكبر من (85%)حيث جاءت بالترتيب التالي:-

بعد القرية عن الأسواق المجمعة بنسبة (97.7%)- ضعف البنية الأساسية للقرية ولا تناسب تنفيذ بعض المشروعات (97.3%)- وتعد المعوقات سالفة الذكر من أهم المعوقات لأنها فعلاً تؤدي إلى تقلص نمو هذه المشروعات بسبب التكلفة العالية لنقل المنتجات إلى الأسواق المجمعة من ناحية وكذلك بعض المشروعات الإنتاجية تحتاج إلى بنية أساسية وغالبية القرى لم يدخلها الصرف الصحي من ناحية ولم تمهد شوارعها والطرق الرئيسية المؤدية إليها من ناحية أخرى.

- (كثرة المستندات والضمانات المطلوبة، عدم التأمين ضد الكوارث والأزمات بنسبة (96.7%)حيث أن المشروعات قيمة القرض الخاص بها لا يزيد عن 50 ألف جنيه وتكلفة التأمين عالية لا يستطيع أحد تنفيذها ولا يستطيع على تكلفتها – ضعف الدعم المجتمعي لهذه المشروعات، تسلط بعض الموظفين أثناء المتابعة بنسبة (95%) حيث يمثل الفساد الإداري آفة العمل التنموي في مصر كلها)
- (المتابعة غير الجادة للمشروعات بنسبة (94%) وأشار غالبية المبحوثين أنها على الورق فقط- عدم الاهتمام بالدورات التدريبية للعاملين بنسبة (93.7%) لأن على حد قول غالبية المبحوثين لو أن المسئولين لديهم مهارات المتابعة والدعم الفني لما تعثرت العديد من هذه المشروعات – عدم البت الفني في المعوقات التي تواجه هذه المشروعات، ارتفاع سعر الفائدة على القروض بنسبة (92.3%).
- انخفاض عائد بعض المشروعات خاصة الخدمية منها بنسبة (91%).
- الفساد الإداري خاصة عند استخراج التصاريح بنسبة (90%).

وأشار العديد من المبحوثين أن هناك اشتراطات كثيرة مطلوبة يتم إغفالها وعدم أخذها في الاعتبار بسبب الفساد والرشاوى.

- التعثر في سداد بعض الأقساط بنسبة (87.7%) وهذا المعوق يفسر العديد من المعوقات السابقة خاصة قلة المتابعة وعدم الدعم الفني.
- انخفاض الإيرادات الخاصة بحساب الضمان، ضعف تمويل هذا الصندوق من قبل الدولة بنسبة (87%) ويدل على ذلك عدم رفع قيمة القروض.
- القيم الاجتماعية المضادة للتغيير التنموي، الخوف لدى الشباب من الفشل بنسبة (86.7%) وهذه القيم منتشرة في الريف بشكل عال جداً.

وجاء في المرتبة الثانية (القيم الاجتماعية الرافضة للعمل اليدوي بنسبة (81.7%) كانت موجودة بشكل كبير إلا أنها بدأت تختفي إلى حد ما بعد توقف التوظيف الحكومي والتوجه إلى العمل الحر والقطاع الخاص.

وإجمالاً لوجهة نظر المستفيدين فإن متوسط عام هذه المعوقات جاء قدره (92.2%).

بينما كانت وجهة نظر المسئولين:-

في المرتبة ألأولى (ضعف البنية الأساسية للقرية ولا تناسب تنفيذ بعض المشروعات، بعد القرية عن الأسواق المجمعة، عدم التأمين ضد الكوارث والأزمات بنسبة (92.2%) واتفق المسئولين في هذه المعوقات مع المستفيدين، - انخفاض الإيرادات الخاصة كحساب الضمان، ضعف تمويل هذا الصندوق من قبل الدولة بنسبة (90%)- ضعف الدعم المجتمعي لهذه المشروعات بنسبة (87.8%) – ارتفاع سعر الفائدة على القروض، انخفاض عائد بعض المشروعات خاصة الخدمية منها بنسبة (85.6%) وكذلك الخوف لدى الشباب من الفشل، ويلاحظ من مؤشرات الفئة الأولى أنها غير آراء المبحوثين من المستفيدين حيث يتهمون المستفيدين بالتردد وأن أي تعثر يرجع للشباب ذاته، وجاء متوسط هذه المؤشرات (89%).

وجاءت في المرتبة الثانية (عدم الاهتمام بالدورات التدريبية للعاملين بنسبة (83.3%)- القيم الاجتماعية الرافضة للعمل اليدوي بنسبة (81.1%) – القيم الاجتماعية المضادة للتغيير التنموي، كثرة المستندات والضمانات المطلوبة، التعثر في سداد بعض الأقساط بنسبة (78.9%)- المتابعة غير الجادة للمشروعات، عدم البت الفني في المعوقات التي تواجه المشروعات بنسبة (76.7%).

وجاء متوسط هذه الفئة قدره (79.2%)

ويلاحظ أن هذه المعوقات يقع على عاتق المسئولين لذا فإنها أقل قوة نسبية من الخاصة بالمستفيدين مما يدل على ضعف الأداء الإداري للصندوق في دعم هذه المشروعات.

وجاءت في المرتبة الثالثة المعوقات التالية:

- تسلط بعض الموظفين أثناء المتابعة بنسبة (61.1%).
- الفساد الإداري خاصة عند استخراج التصاريح بنسبة (54.4%).

وجاء متوسط هذه الفئة (57.8%)، وهذه نسبة إلى حد ما تعد إقرار بوجود فساد إداري لدى أكثر من (50%) من المسئولين، مما يؤكد ضرورة محاربة الفساد بشكل جاد.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت مثل هذه المعوقات منها (هناء عز، 2011)، (Mary, 2010 ، (Poul, 2011)، (cathreine,2011).

جدول رقم (19) يوضح مقترحات تلافي المعوقات التي تواجه الصندوق

م	المقترحات	المستفيدين					المسئولين				
		نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب	نعم	إلى حد ما	لا	القوة النسبية	الترتيب
1	العمل على زيادة موارد الصندوق	71	20	9	87.3	11	28	2	-	97.8	2
2	تخفيض الفوائد على القروض	93	7	-	97.7	2	28	2	-	97.8	2
3	زيادة مساهمة الصندوق في المشروعات	72	25	3	89.7	10	25	5	-	94.4	3
4	رفع قيمة القروض لكافة المشروعات	95	5	-	98.3	1	3-	-	-	100.0	1
5	تحديد فترة سماح قبل السداد أطول	83	17	-	94.3	7	21	5	4	85.6	6
6	تفعيل تكاملية المشروعات	83	17	-	94.3	7	21	5	4	85.6	6
7	توفير قاعدة معلوماتية عن المشروعات	61	31	8	84.3	12	21	9	-	90.0	4

8	الاهتمام بالتدريب الفني للعاملين	93	7	-	97.7	2	28	2	-	97.8	2
9	إتاحة فترات أطول للسداد	95	5	-	98.3	1	28	2	-	97.8	2
10	المتابعة الجادة لسير هذه المشروعات	90	10	-	96.7	4	28	2	-	97.8	2
11	التصدي الفوري للمعوقات التي تواجه المشروعات	91	9	-	97.0	3	28	2	-	97.8	2
12	إعطاء أولوية للمشروعات الخاصة بالفئات الأولي بالرعاية	80	20	-	93.3	8	21	9	-	90.0	4
13	الدعم الفني للمستفيدين لاستمرارية المشروعات	71	28	1	90.0	9	21	7	2	87.8	5
14	الاهتمام بعمليات التسويق المجتمعي لمنتجات الشباب	88	12	-	96.0	6	29	1	-	90.0	4
15	زيادة المعارض القومية والدولية	89	11	-	96.3	5	28	2	-	97.8	2
16	تدخل الدولة لعلاج تعثر المشروعات	80	20	-	93.3	8	25	5	-	94.4	3

يوضح الجدول السابق مقترحات المستفيدين وكذلك المسئولين لتلافي المعوقات التي تواجه الصندوق من ناحية والتي تساعد على تفعيل برامج الصندوق من ناحية أخرى حيث جاء ترتيب هذه المقترحات من وجهة نظر المستفيدين على النحو التالي:-

- رفع قيمة القروض لكافة المشروعات، إتاحة فرص لفترات أطول للسداد بنسبة (98.3%) – تخفيض الفوائد على القروض، الاهتمام بالتدريب الفني للعاملين بنسبة (97.7%) – التصدي الفوري للمعوقات التي تواجه المشروعات بنسبة (97%)- المتابعة الجادة لسير هذه المشروعات بنسبة (96.7%)- زيادة المعارض القومية والدولية بنسبة (96.3%)- الاهتمام بعمليات التسويق المجتمعي لمنتجات الشباب بنسبة (96%)- تحديد فترة سماح قبل بداية السداد، تفعيل تكاملية المشروعات بنسبة (94.3%) – إعطاء أولوية للمشروعات الخاصة بالفئات الأولي بالرعاية، تدخل الدولة لعلاج تعثر المشروعات بنسبة (93.3%) – الدعم الفني للمستفيدين لاستمرارية المشروعات بنسبة (90%)- زيادة مساهمة الصندوق في تمويل المشروعات بنسبة (89.7%) – العمل على زيادة موارد الصندوق بنسبة (87.3%) – توفير قاعدة معلوماتية عن المشروعات بنسبة (84.3%).

وكان المتوسط العام لهذه المقترحات قدره (94.0%)، وقد يرجع ارتفاع هذا المتوسط لهذه المقترحات للاحتياج الشديد لها فعلاً بالنسبة للمستفيدين، لأن طبقاً لما أبداه غالبية المبحوثين من المستفيدين أن معظم أو غالبية الأدوار الفنية التي يجب أن يقوم بها العاملين بالصندوق لم ولا تنفذ بالشكل الدائم أو المستمر ولا تؤدي هذه الأدوار إلى نمو وتطوير مشروعات الصندوق.

أما من ناحية العاملين بالصندوق فإن هذه المقترحات لاقت قبول مرتفع إيماناً منهم بأهميتها وضرورتها في استمرارية سياسة الصندوق، وقد بلغ متوسط استجاباتهم (93.9%).

وتتفق هذه المقترحات مع العديد من الدراسات السابقة أهمها: (سناء حجازي ، 2006)، محمد عرفات، 2012).

عاشراً: النتائج العامة للدراسة وتوصياتها:-

1- أثبتت الدراسة أن الذكور من المستفيدين أكثر من الإناث حيث سجلت (80%) من عينة الدراسة ويتوافق ذلك مع طبيعة الريف المصري.
2- اتضح من الدراسة أن الفئة العمرية (30 – 40 سنة) هي أكثرية المستفيدين من الصندوق وقد يرجع ذلك إلى عدم التحاقهم بالعمل الحكومي من جهة وعدم قدرتهم على السفر من ناحية أخرى
3- أصحاب المؤهلات المتوسطة أكثر المستفيدين من الصندوق بنسبة (38%).
4- توصلت الدراسة إلى أن أكبر فئة إقبالاً على الاستفادة من الصندوق هم الأفراد الطبيعيون من الشباب والمرأة بنسبة (61%).
5- أثبتت الدراسة أن حجم القرض الذي يتراوح بين (5- 20 ألف جنيه) هو أكثر أنواع القروض إقبالاً من المستفيدين بنسبة (61%).
6- أثبتت الدراسة أن المشروعات الإنتاجية (زراعية – حيوانية – داجنة) هي أكثر المجالات الخاصة بالإقراض من الصندوق بنسبة (67%).

7- أثبتت الدراسة أن المستفيدين من الصندوق الذي يتعاملون معه في الفترة (5-10) سنوات هي أكبر مدة زمنية بنسبة (43%).
8- أثبتت الدراسة أن المسئولين بالوحدات المحلية محل الدراسة من الذكور بنسبة (60%).
9- أثبتت الدراسة أن الفئة العمرية الأكثر تواجداً من المسئولين هي (35 – 40 سنة) بنسبة (60%)
10- أثبتت الدراسة أن غالبية المسئولين بكالوريوس خدمة اجتماعية بنسبة (33.3%).
11- توصلت الدراسة إلى أن أكبر مدة عمل بها المسئولين بالصندوق 10-15 سنة) بنسبة (46.7%).
12- أثبتت الدراسة أن غالبية المسئولين تلقوا فقط من (3-6) دورات تدريبية بنسبة (70%).
13- أثبتت الدراسة أن الدورة الخاصة بالأهداف الإجرائية والإستراتيجية للصندوق هي الدورة الوحيدة التي حصل عليها جميع العاملين بالصندوق بنسبة (100%).
14- فيما يتعلق بالتساؤل والهدف الأول للدراسة والخاص بآليات المتابعة الخاصة بالصندوق جاءت على النحو التالي:-
- بالنسبة لأهم الآليات التي يستخدمها الصندوق في متابعة المشروعات التنموية فكان من أهمها من وجهة نظر المبحوثين من المستفيدين (التأكد من مساهمة صاحب المشروع بنسبة لا تقل عن (20%) بنسبة (99.7%)، التأكد من أن المعدات المشتراه ما يريدها صاحب المشروع فعلاً بنسبة (99.3%)، التأكد من مطابقة الشراء لعروض الأسعار المرفقة بالمستندات بنسبة (96.3%).
- أما بالنسبة للمسئولين فقد اتفقوا مع المستفيدين حيث جاءت أقوى هذه الآليات (التأكد من مساهمة صاحب المشروع بنسبة لا تقل عن (20%) بنسبة (100%).
- بينما اختلفوا معهم في (متابعة المستندات الخاصة بشراء المعدات، التأكد من مطابقة الشراء لعروض الأسعار المرفقة) بنسبة (100%).
15- بالنسبة للهدف والتساؤل الثاني والخاص بمدى تحقيق الصندوق لأهدافه فقد جاءت النتائج كالتالي
أ- بالنسبة لمدى تحقيق الأهداف الاجتماعية كان أكثرها تحقيقاً من وجهة نظر المستفيدين (زيادة فرص العمل المستقر) بنسبة (95%) بينما كان أهمها من وجهة نظر المسئولين (تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية) بنسبة (100%).
ب- بالنسبة لمدى تحقيق الصندوق للأهداف الاقتصادية كان أهمها من وجهة نظر المستفيدين (رفع مستوى معيشة الأسرة الريفية، زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين) بنسبة (95.7%). بينما كان أهمها من وجهة نظر المسئولين (التخفيف من حدة ظاهرة البطالة، الاستثمار الأمثل للطاقات البشرية، تحويل القرى من مستهلكة إلى منتجة) بنسبة (97.8%).
جـ- بالنسبة لمدى تحقيق أهداف التنمية الإقليمية فقد أثبتت الدراسة أن أهم هذه الأهداف تحقيقاً من وجهة نظر المستفيدين (مكافحة الهجرة الداخلية ونمو العشوائيات) بنسبة (90.3%). بينما كان أهمها من وجهة نظر المسئولين (تشجيع التكتلات الصناعية الشبابية، دعم النشاط الأهلي) بنسبة (97.8%).
16- بالنسبة للهدف والتساؤل الثالث.
- أثبتت الدراسة أن أهم المعوقات التي تواجه المشروعات التنموية الخاصة بالصندوق من وجهة نظر المستفيدين كانت (بعد القرية عن الأسواق المجتمعية) بنسبة (97.7%)، بينما كانت أهم هذه المعوقات من وجهة نظر المسئولين (ضعف البنية الأساسية للقرية، بعد القرية عن الأسواق، عدم التأمين ضد الكوارث والأزمات) بنسبة (92.2%).

17- بالنسبة للتساؤل والهدف الرابع
- أثبتت الدراسة أن أهم المقترحات من وجهة نظر المستفيدين (رفع قيمة القروض لكافة المشروعات، إتاحة فترات أطول للسداد) بنسبة (98.3%)، بينما كان أهم المقترحات من وجهة نظر المسئولين (رفع قيمة القرض لكافة المشروعات) بنسبة (100%).

- بالنسبة لتوصيات الدراسة:

1- رفع قيمة القروض لأن قيمة القروض الحالية لا يمكن أن تساعد على تنفيذ مشروعات تنموية مستديمة.
2- الاهتمام برفع كفاءة العاملين بالصندوق لكي يستطيعوا تقديم الدعم الفني لأصحاب المشروعات.
3- إنشاء أسواق مجمعة أو حاضنات لمنتجات هذه المشروعات.

حادي عشر: تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور صندوق التنمية المحلية التنموي:

أ- الأسس النظرية التي ينطلق منها التصور.

1- الأساس المعرفي لطريقة تنظيم المجتمع.
2- الأساس القيمي لمهنة الخدمة الاجتماعية عامة وطريقة تنظيم المجتمع خاصة.
3- الأساس المهاري لمهنة الخدمة الاجتماعية عامة وطريقة تنظيم المجتمع خاصة.
4- نتائج الدراسة الحالية.

ب- أهداف التصور:

1- تفعيل الأدوار التنموية لصندوق التنمية المحلية.
2- زيادة تفعيل وقدرات العاملين بالصندوق.
3- مواجهة المعوقات التي تواجه الصندوق ذاتياً ومجتمعياً.

جـ الأدوار المهنية المناسبة:

1- المخطط – لوضع أهداف البرنامج التدريبي للعاملين بالصندوق.
- وضع برنامج توعوي لنشر الوعى التنموي بالقرية.
2- الممكن - لتحويل الشباب من حالة الاستهلاك إلى القدرة على الإنتاج.
3- المقوم – لتحديد المعوقات التي تواجه الصندوق من جهة والمستفيدين من جهة أخرى ومحاولة التصدي لها.

د- المبادئ المناسبة:

1- الاستثارة 2- الزيارات الميدانية 3- الاستعانة بالخبراء

هـ- الأدوات المهنية المقترحة:

1- المقابلات المهنية 2- الاجتماعات 3- الندوات 4- التسجيل

و- الإستراتيجية المناسبة

1- الإقناع 2- الضغط أحياناً.

ز- العمليات المهنية

1- الدراسة المجتمعية 2- تحديد الاحتياجات 3- وضع الخطة 4- التنفيذ 5- التقويم

المراجع

أ- المراجع العربية:

1- أبو النجا محمد على العمرى: الشفافية وتحقيق التغيير الوظيفي في منظمات المجتمع المدني، بحث منشور، المؤتمر العلمي 22، الجزء 13، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2009، ص 6038.

2- أحمد صادق رشوان : العلاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات الأهلية الأعضاء فى شبكة حماية البيئة وتحقيق الشبكة لأهدافها ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى السابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ، المجلد الثانى، 2004 ، ص ص 579-629.

3- أحمد صادق رشوان : المتغيرات المهنية والمؤسسية والمجتمعية المرتبطة بواقع الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع فى مجال التنمية المحلية ، بحث منشور ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد 32 ، الجزء الرابع عشر ، أبريل 2012 ، ص ص 5387- 5474.

4- أحمد عيسى الجمل : ممارسة تنظيم المجتمع لدعم وبناء قدرات الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدنى ، بحث منشور ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، العدد 30، الجزء الرابع ، أبريل 2011، ص ص 1839-1885.

5- أسماء عبدالجواد: إسهامات الجمعيات الأهلية في دعم برامج التنمية المحلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2009م.

6- أمل سعد صالح: تقليل الفجوة الريفية والحضرية عن طريق التنمية المتكاملة، بحث منشور، المؤتمر العربي الإقليمي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا(اسكوا)، القاهرة، 2005م، ص 1.

7- أمل محمد سلامة غبارى : العلاقة بين متطلبات بناء القدرات البشرية وتحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها التنموية ، بحث منشور ، المؤتمر 23، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجلد السابع ، 2010، ص ص 3593-3665.

8- رشاد أحمد عبداللطيف: تنمية المجتمع المحلي، ط1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007م، ص 250.

9- سامية إبراهيم السيد: النسق القيمي ودوره في تحقيق التنمية المتكاملة في القرية المصرية، بحث منشور، المؤتمر العربي الإقليمي، المرجع السابق، ص 2.

10- سناء محمد حجازى : العلاقة بين متطلبات بناء القدرات التنظيمية وتحقيق جودة مشروعات الجمعيات الأهلية ، بحث منشور ، المؤتمر التاسع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجلد الخامس ، 2006، ص ص 2559-2599.

11- عبدالحليم رضا عبدالعال: تنظيم المجتمع، النظرية والتطبيق،القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، 1991م، ص ص 70-85.

12- ماهر أبو المعاطي على: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الفيوم، مكتب الصفوة، ط2، 1998م، ص ص96-122.

13- محمد عرفات عبدالواحد جادالله : إسهامات طريقة تنظيم المجتمع فى تحقيق التطوير التنظيمى للمنظمات الأهلية ، بحث منشور ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد 33 ، الجزء الثالث ، أكتوبر 2012 ، ص ص 1203 – 1323.

14- محمد عرفات عبدالواحد جادالله : تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع كمتغير لتعزيز الشفافية فى الحد من الفساد الإدارى بالمنظمات غير الحكومية ، بحث منشور ، المؤتمر 25 ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجلد السابع ، 2012، ص ص 2725- 2831.

15- محمد عرفات عبدالواحد: إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق التطور التنظيمي للمنظمات الأهلية، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد 33، الجزء الثالث، أكتوبر 2012م، ص 1203.

16- محمد علاء الدين عبدالقادر. علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003، ص 3.

17- نرمين إبراهيم حلمى إبراهيم : آليات التمكين المستدام بالجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تنمية المشروعات الصغيرة ، بحث منشور ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثلاثون ، الجزء السابع ، أبريل 2011، ص ص 3114-3165.

18- هناء عبدالتواب ربيع أبو العينين : تطبيق إدارة المعرفة كمدخل استراتيجى لتطوير فاعلية خدمات المنظمات الأهلية فى ظل الأزمات المعاصرة ، بحث منشور ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد 34 ، الجزء الرابع ، أبريل 2013 ، ص ص 1195-1339.

19- هناء محمد أحمد عز : التقويم المؤسسى للمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال تنمية المجتمعات المحلية ، بحث منشور ، المؤتمر الرابع والعشرين ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، المجلد الحادى عشر ، 2011، ص ص 5461 – 5551.

20- وزارة التنمية المحلية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية) دليل التعامل مع صندوق التنمية المحلية، يناير 2018م.

ب- المراجع الإنجليزية:

21- Andersson, Rickard : Sustainability reporting in Local Government A qualitative Study of Five municipolities in Skaraborg, University of Skovde, 2013, pp. 1-63.
22- Bred Rawlins: Measuring the relationship between organizational Transparency and Trust, Brigham young university, 2006, pp. 425-439.
23- Brendan O'Dwyer and et. Al., : Percption on the emergence and Future development of Corporate Social disclosure in Ireland : Engaging The Voices of non-governmental organizations, research Paper. Accounting. Auditing & Accountability Journal, vol. 18, 155: 1, 2005, pp.14-43.
24- Catherine Bliss: Changing Private Sevtor Accountability, Journal of Public Administration Research and theory, Toronto, Canada, 2011.
25- Jeffrey H. Marshall, David suarez; the flow of management practices: An analysis of NGO Monitoring and evaluation dynamics, SAGE journals, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, July 2013.
26- Mary Jackson: Classifxing Intermediary Non-Governmental Organizations according to Their Stratergy to empower Local Grassroots group. Oh.D, Illinios University, 2010.
27- Poul Ramon: Non-Governmental Orrganizantion interventions Programa For Hameless Children in Yogyakarta. Ph.D. Mgill University. Canada, 2011.
28- Soonhee Kim, Jooho Lee: Citizen Participation and transparency in Local government. An Emprical analysis, Working Paper, Prepared for the 2nd Global Conference on Transparency, Utreeht University, Netherlands, June 7-9, 2012.